# مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثانى

ديسمبر 2022

# أثر تطبيق معيار ٩ الأدوات المالية IFRS9 على عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك التجارية: دراسة مقارنة


**د/ خالد محمد عثمان احمد**

**Dr. Khaled Mohamed Othman Ahmed**

**مدرس بقسم المحاسبة - كلية تجارة المنصورة**

**ملخص البحث**

يتطلب معيار **IFRS9** الاعتراف بالتدهور التدريجي في خسائر الائتمان المتوقعة عند المحاسبة عن الخسائر الائتمانية، مما قد يؤثر على عدم تماثل المعلومات وعلى مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في البنوك التجارية. وباستخدام عينة من بنوك مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ اختبرت الدراسة تأثير تطبيق **IFRS9** على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في البنوك. وخلصت الي أن تطبيق **IFRS9** قد خفض من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث تحسن معامل التحديد بعد تطبيق المعيار وكان التحسن أكبر في البنوك الإسلامية. كما اختبرت الدراسة العلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على عدم تماثل المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية. وخلصت الي ان تطبيق المعيار **IFRS9** قد أثر إيجابيا على تحسن معامل التحديد على هذه العلاقة، وكان التحسن أكبر في البنوك التقليدية. كما اختبرت أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة للبنوك التجارية، وتبين وجود أثر إيجابي معنوي وكان التحسن اكبر في البنوك التقليدية. وأخيرا اختبرت أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر الائتمان للبنوك التجارية، وتبين وجود تأثير سلبي معنوي، وكان الأثر أكبر في البنوك التقليدية.

الكلمات الافتتاحية: المعيار الدولي ٩، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، عدم تماثل المعلومات.

**The impact of IFRS 9 adoption on information asymmetry, liquidity risk and credit risk of commercial banks: A comparative study**

IFRS 9 requires recognition of the gradual deterioration in expected credit losses when accounting for credit losses, which may affect the information asymmetry, liquidity risk and credit risk on commercial banks. Using a sample of banks in the Gulf Cooperation Council countries during the period from 2014 to 2021, the study examines the effect of applying IFRS9 on the asymmetry of accounting information in banks. It concluded that the application of IFRS9 reduced the asymmetry of accounting information, as the coefficient of determination improved after applying IFRS 9, and the improvement was greater in Islamic banks. The study also examines the relationship between liquidity risk and credit risk on the asymmetry of accounting information for commercial banks. It also concluded that the application of the IFRS9 had a positive impact on the improvement of the coefficient of determination on this relationship, and the improvement was greater in conventional banks. It also examines the effect of applying IFRS9 on the liquidity risks of commercial banks, and it was found that there was a positive, significant effect, and the improvement was greater in conventional banks. Finally, I examine the effect of applying IFRS9 on the credit risks of commercial banks, and it was found that there was a significant negative effect, and the effect was greater in conventional banks.

**Keywords**: IFRS 9, liquidity risk, credit risk, information asymmetry.

## ١/ المقدمة:

**١/١طبيعة مشكلة الدراسة:** تعد البنوك عصب الاقتصاد، ولتحقيق أهدافها توازن بين الربحية بالتوسع في الائتمان، والسيولة عن طريق الاحتفاظ بحد معين من الأصول السائلة مع مراعاة درجة المخاطرة. ولقد أدت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ إلى زيادة حالات التعثر المالي في البنوك، مما سلط الضوء على قصور مدخل الخسائر المحققة وفق **IAS39** الذي يعترف بخسائر الائتمان عند حدوثها فقط، مما يفاقم الخسائر وقت الأزمات، حيث تضاعفت قيمة الاحتياطات في دول جنوب اوربا التي عانت من ازمة اليورو **(Seitz,& Rathgeber, 2018)**، ويصعب توقع التعثر (الشرقاوي،٢٠٢١). ولذلك اوصت الجهات المهنية بتعديل **IAS39**واستخدام طرق بديلة **(BCBS, 2009, Financial Stability Forum , 2009, IASB, FASB, Financial Crisis Advisory Group, 2009 ,** ونتيجة لهذه التوصيات صدر معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩(الأدوات المالية)[١] **IFRS9** للاعتراف بالتدهور التدريجي في خسائر الائتمان المتوقعة **(حسن،٢٠١٩)**. الذي ركز على المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة لحل مشكلة توقيت الاعتراف بخسارة القروض، وفق المعلومات الائتمانية المتاحة. ويعد **IFRS9** ابسط كثيرا من **AIS39**، حيث يوفر تحليلات أفضل ومعلومات قابلة للمقارنة **( Beerbaum & Piechocki ,2017)** ويراعى التوقيت المناسب، ويقلل من تقلبات الإقراض والتوزيعات**(Loudis,& Ranish,2019)** . . كما يقلل احتمالات التخلف عن السداد، والخسارة في حالة التعثر **(Seitz,& Rathgeber, 2018)** ، ويعتمد عند احتساب مخصص خسائر القروض على نسب متغيرة تتغير وفقا لتوقعات العميل والاقتصاد ومراعاة القيمة الزمنية للنقود والاحداث الطارئة **(محمد، بجاي ،٢٠٢١)**، باستخدام المعلومات الاحصائية، والأثار المتوقعة للتقلبات الاقتصادية للقروض، حيث يغطى سعر الفائدة كافة الخسائر المتوقعة للقرض، وعند تغير ظروف السوق يقاس أثر هذا التغير على احتمالات التعسر المالي المستقبلية. ومن ثم يعترف ا**IFRS9** تدريجيا بالتدهور في خسائر

[١] **يستخدم الباحث IFRS9 في متن البحث للتعبير عن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩(الأدوات المالية)**

الائتمان المتوقعة، ووضع تصنيف جديد للأصول المالية **(محمد، بجاي،٢٠٢١)**. مع حساب القيمة الحالية للعجز النقدي مخصوما بسعر الفائدة الأصلي (القيمة الحالية للعقود الائتمانية المستحقة – التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها) **(Kund & Rugilo,2019، الشرقاوي ،٢٠٢١)**. ويتوافق مع احتياجات مستخدمي البيانات المالية ويزيد الشفافية، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين البنوك ومستخدمي تقاريرها المالية. حيث يؤثر نموذج الخسارة المتوقعة على عدم التماثل بين البنك والمقرض مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.**(Giner& Mira,2019)** ويسمح باستخدام أدوات ومحاسبة التحوط **Edgar, (Low, et al, 2019)**. ويتطلب تصنيف وقياس الأدوات المالية والمشتقات عند نشأة العمليات الائتمانية وخلال مراحل عمرها المختلفة، وفق ٣ احتمالات. وتحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل احتمال. وتراعي جميع الظروف المؤثرة على تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة، والارباح، ورأس المال وزيادة الاستقرار المالي والمرونة البنكية وجودة الائتمان ( **Beerbaum & Piechocki ,2017, Lejard,et.al,2021,**). مع مراعاة أثر المخاطر على الأدوات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي لها، ويدعم الالتزام بمقررات بازل ٢و٣ **(Seitz,& Rathgeber, 2018)، كما يساعد في تخفيف** الاضطرابات المالية المتوقعة وتقليل التدخل الحكومي، وتعزيز القدرة على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية **(مروان و صقر ،٢٠١٩، عباس وثابت، ٢٠١٨)**. ويستلزم تطبيقه توافر المتطلبات التنظيمية والجهات الإشرافية والرقابية، وتحقيق انضباط السوق **(حسن،٢٠١٩)**. غير ان هناك صعوبات لتطبيقه نتيجة صعوبة توافر كل هذه المتطلبات، خاصة في الدول النامية. وأصبح تطبيقه ملزما منذ بداية ٢٠١٨.

ويتلخص موضوع الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية: هل يؤثر تطبيق **IFRS9** على عدم تماثل المعلومات المحاسبية للبنوك؟ وهل تؤثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على عدم تماثل المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية؟ وهل يؤثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة للبنوك التجارية؟ وهل يؤثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر الائتمان للبنوك التجارية؟ مع مقارنة هذا الأثر بين البنوك التقليدية والإسلامية مع مراعاة اختلاف أسواق الأوراق المالية.

**١/٢-أهداف الدراسة:** تتمثل في ٤ اهداف رئيسية، الأول قياس أثر تطبيق **IFRS9** على عدم تماثل المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية. والثاني قياس أثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على عدم تماثل المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية. والثالث قياس أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة للبنوك التجارية، والرابع قياس أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر الائتمان للبنوك التجارية، في ظل ندرة الدراسات في هذا المجال على حد علم الباحث. أضافة الى تقديم دليل تطبيقي مقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية مع مراعاة اختلاف أسواق الأوراق المالية.

**١/٣-أهمية الدراسة:** تتمثل الأهمية العلمية في تناول العلاقة بين أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وعلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في قطاع البنوك فى منطقة من اهم المناطق الاقتصادية في العالم وهي منطقة الخليج، مما يحسن القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي والتحوط منه. وتزداد هذه الأهمية بسبب قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في منطقة الخليج، وزيادة الجدل البحثي حول دور مخصص خسائر القروض في التنبؤ بالخسائر المتوقعة. اما الأهمية التطبيقية فتتمثل في تقديم دليل تطبيقي لقياس تأثير تطبيق **IFRS9** على عدم التماثل وعلى مخاطر البنوك الخليجية، من خلال تقديم نماذج تختبر هذه العلاقات في بنوك دول مجلس التعاون. مع المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

**١/٤-منهج الدراسة:** تعتمد على المنهج الاستقرائي في تناول الإطار النظري والتطبيقي لمعيار IFRS9 والدراسات السابقة وبناء الإطار النظري للبحث واشتقاق الفروض، والمنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي القياسي لتحليل بيانات الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.

**١/٥- حدود الدراسة:** لن يتناول البحث دراسة أثر محاسبة التحوط على الأدوات المالية وفق**IFRS9** ، لأنها تحتاج لفترة زمنية أطول حتى يظهر أثرها. كما يركز البحث التطبيقي على البنوك الخليجية فقط، خلال الفترة من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠٢١، حيث تغطي هذه الفترة سنوات قبل تطبيق المعيار وبعده. كما لن يتناول البحث دراسة أثر تطبيق معيار

**IFRS9** على المستوي الفردي للبنك، حيث تختلف ظروف كل بنك وموقف المخاطر فيه عن غيره من البنوك.

**٦/١- تنظيم الدراسة:** يتم تنظيم الجزء المتبقي من الدراسة الى العناصر التالية:

**٢ الإطار النظري والتطبيقي لمعيار IFRS9.**

**٣ أثر تطبيق IFRS9على جودة المعلومات المحاسبية.**

**٤ أثر تطبيق IFRS9 على مخاطر السيولة.**

**٥ أثر تطبيق IFRS9 على المخاطر الائتمانية المتوقعة.**

**٦الدراسة التطبيقية**

**٧ النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.**

**٢الإطار النظري والتطبيقي لمعيار IFRS9:** انهارت كثير من البنوك العالمية ابان الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وذكر من بين أسباب هذه الأزمة التوسع في استخدام الأدوات المالية والمبالغة في التحوط ضد المخاطر المحتملة، من خلال التوسع في المخصصات نتيجة تعثر القرض أو انخفاض قيم الأصل المالي وضعف النموذج المالي المستخدم للمحافظة على كفاية رأس المال **(إبراهيم،٢٠١٩)**. وأدى ذلك الى زيادة اهتمام المعايير الدولية بقضايا الإفصاح والمحاسبة عن الأدوات المالية **(IFRS13,9,7)**. ويقدم **IFRS9** إطار بسيط وشامل لمتطلبات التصنيف والقياس والإفصاح للأدوات المالية، ويتيح خيارات على أساس قابلية–وليس نية– الاحتفاظ بالأصول، كما يعترف تدريجيا بخسائر الائتمان المتوقعة، مما يساعد متخذي القرارات على إدارة المخاطر والأدوات المالية، ويحسن من جودة المعلومات المحاسبية، ويزيد من اتساق الإفصاح ويقلل تكاليف تقييم وإدارة المخاطر وتكاليف التحوط **(حسن،٢٠١٩)**. وتستخدم الأدوات المالية للاستثمار ولتغطية المخاطر، وتساهم في تخفيض تكلفة المعاملات، مما يحسن مستوى السيولة، خاصة في ظل استخدام المشتقات المالية**(Chance, 2015)** ، غير أن المشتقات تزيد درجة المخاطر **(الجبوري، ٢٠١٥، جابر،٢٠١٩،IFRS7 )**. ويساعد تحليل المخاطر في تخفيف حدتها وتجنب آثارها **(جابر،٢٠١٩)**. ويركز **IFRS9** على تصنيف الأدوات المالية الى أدوات مالية تقاس بالقيمة العادلة، أو بالتكلفة المستنفدة وفق نموذج الأعمال وخصائص التدفق النقدي. ويعاد

التصنيف إذا تغير النموذج، وتتم المحاسبة عن إعادة التصنيف فورا وليس بأثر رجعي، مع الإفصاح عن مبلغ الأصول المعاد تصنيفه وأسبابه والسياسات المحاسبية الهامة، وأساس القياس، ومخاطر الائتمان والسيولة الناجمة. وقد تبين تحسن جودة المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق **IFRS9**في البنوك للأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستنفدة أكثر من المقيمة بالقيمة العادلة. لأنها أقوى في التأثير على المستخدمين **(النقيب،٢٠٢٠)**. في حين خلص البعض الى عدم وجود فروق بين المدخلين عند مراعاة القيمة الزمنية للنقود **(Popescu&Ionescu ,2019)**. كما تبين وجود توسع في الإفصاح عن الأدوات المالية وانخفاض في درجة الإفصاح عن المخاطر إلى حد ما. ويجب تبسيط تطبيق المعيار ٩ بما يناسب احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية **(جابر،٢٠١٩)**. حيث تبين وجود صعوبات عملية تطبيقيه كبيرة بسبب تصنيف الأدوات المالية وتغير نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية للأداة المالية، وتقييم الشروط التعاقدية للأدوات المالية على القيمة الزمنية للنقود وهذا الامر معقد جدا، ورغم ذلك فإن منافع تطبيق **IFRS9** هي الأكبر كونه يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المقارنة عن الأدوات المالية المختلفة **(Edgar Löw,et al ,2019 ,Monica,2019)**. وقد خلصت عدة دراسات **( Beerbaum & Piechocki, 2017, KPMG, 2014, 2016, Ghasmi, 2016, Moody's, 2016, Novotny-Farkas, 2016,)** الى دور المعيار في تعزيز قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على فهم واستيعاب الأدوات المالية وتحسين تقدير قيم وتوقيتات ومخاطر عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، اعتمادا على توقعات المستقبل في حساب خسائر الائتمان واستخدام محاسبة القيمة العادلة، وتوفير معلومات أكثر شفافية ومصداقية ، ويتم ذلك من خلال تجميع المعلومات التاريخية او الحالية او التنبؤية لحساب الخسائر الائتمانية، واستخدام التحليلات النوعية والكمية، واختبار الأداء، والمقارنة المرجعية **(Edward, 2014, Monica,2019, IFRS 9)**. وتحديد الطريقة الملائمة لتقييم كل أداة**(Ajekwe et al., 2017)** . وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق جوهر النموذج الاقتصادي لها في ظل ثلاث احتمالات، الأول الأدوات المالية التي لم تتغير مخاطرها منذ الاعتراف المبدئي بها ولا يوجد احتمال لتغير تقدير خسائرها. والثاني

الأدوات المالية التي تدهورت جودتها الائتمانية عن وقت الاعتراف المبدئي ولا يوجد دليل واضح على حدوث الاضمحلال، ويوجد احتمال للخسائر، وينتج عنها اعتراف أسرع بالخسائر الائتمانية المتوقعة. اما الثالث فهو الأدوات المالية ذات الأدلة الموضوعية على حدوث تدهور فعلي في قيمتها وخسائر فعلية عند إعداد القوائم المالية، مما يستلزم تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة واضمحلال قيمة الأصول. ويعترف **IFRS9**باضمحلال قيمة الأدوات المالية ضمن حساب تراكمي (احتياطي إعادة تقييم)، تظهر فيه خسائر ومكاسب إعادة التقييم المتوقعة، مما يحسن من شفافية التقارير المالية للبنوك وتوفير معلومات عن القيمة الحالية للقروض، مما يعزز الاستقرار المالي **(الشرقاوي، ٢٠٢١، حسن، ٢٠١٩، Lejard, et.al ,2021)**. الا ان الاعتراف المبكر بالخسائر قد ادي الي زيادة المخاطر بسبب التوسع في تكوين مخصص خسائر القروض، الذي يختلف باختلاف توقعات الإدارة عن توقعات المقترضين مما يؤثر على عدم تماثل المعلومات **(Lejard,et.al,2021)**، ويؤثر على الأداء المالي والقيمة السوقية والقيمة المعرضة للخطر واستقرار البنوك **(إبراهيم، ٢٠١٩، Charles, et al,2020)**. كما يحسن **IFRS9** من إدارة المخاطر من خلال حساب الخسائر المتوقعة عند وجود دليل موضوعي على اضمحلال قيمة الأدوات في تاريخ إعداد القوائم المالية، والاعتراف باضمحلال القروض عندما يقترب احتمال حدوث التعسر المالي من نسبة ١٠٠٪، وفق تحليل المعلومات الائتمانية **Novotny-Farkas, (Huian, 2013, Ghasmi,2016 2016,DeFond et al., 2015)**. ويتم التقرير عن هذه الخسائر شهريا او ربع سنويا أو نصف سنويا، أو سنويا مما يحسن من جودة القوائم المالية، ويزيد الاستقرار ويقلل من أثر الأزمات الاقتصادية **(Cohen& Edwards,2017)**. غير ان الدراسة الميدانية قد بينت انخفاض نسبة التزام البنوك بالإفصاح عن الأدوات المالية وفق **IFRS9**، حيث بلغت نسبة الالتزام ٤٢٪، كما زادت قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل البنوك، بسبب تغير توقعات الخسائر الائتمانية المحتملة واضمحلال قيمة الأدوات المالية **(النقيب، ٢٠٢٠)**.

ويهدف **IFRS9** الى منع تكرار الازمات او تقليل آثارها، من خلال الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة، وتحسب بالفرق في القيمة الحالية بين عقود التدفقات النقدية المستحقة

والتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي، مما يحسن التنبؤ بالتعثر المالي والتحوط منه. ويسهل على المستخدمين تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، ويزيد ثقة المودعين، ويوفر بيانات عن الملاءة الائتمانية للمقترضين مما يقلل المخاطر. وتؤثر القيمة العادلة للأدوات المالية، وقيمة المخصصات الائتمانية على الودائع والقروض وأداء البنك. وتزداد الحاجة تطبيق المعيار عند زيادة المخاطر، خاصة في الدول النامية. مع مراعاة أثره السلبي على عمليات منح الائتمان في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مثل العراق، مما يؤدى الى تذبذب التسهيلات الائتمانية **(عبد المحسن، بلجاي، ٢٠٢٠)**. ويتطلب تطبيق **IFRS9** ضرورة التبويب والقياس والتقييم المحاسبي للأدوات المالية عند نشأتها وخلال عمرها، وقد يتم اعادة تصنيف هذه الأدوات، لتقدير قيمة المخصص، بناء على المعلومات الجديدة والظروف والأحداث المتوقعة المؤثرة على التدفقات النقدية، إضافة الى التوسع في الإفصاح المحاسبي والشفافية في البنوك **(Loudis,& Ranish,2019)**، وتحسب الخسائر المتوقعة، وفق القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، مما يقلل المبالغة في حساب مخصص خسائر القروض، حيث تغطي أسعار الفائدة كل الخسائر المتوقعة، وعند تغير الظروف تجرى التعديلات اللازمة **(حسن ، ٢٠١٩)**. كما يعزز المعيار الدراسة السليمة لإمكانية العميل الائتمانية، وحماية البنوك من المخاطر، وتقديم نماذج موضوعية لقياس الاضمحلال **(شحاتة، ٢٠٢١)**.

يتضح مما سبق وجود آثار متضاربة لتطبيق **IFRS9**، فقد يكون إيجابي يزيد انضباط البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر، وقد يكون سلبي حيث يدفع الإفصاح المبكر عن الخسائر أو تآكل قيمة الأدوات المالية لاتخاذ إجراءات مثل خفض التوزيعات او إدارة الأرباح وتخفيض القروض، ودعم الاحتياطيات السرية، واستخدامها كمكافئ للانخفاض بشكل غير مناسب محاسبيا وغير فعال لتحقيق سلامة البنك، مما يزيد المخاطر، ويزيد نسبة القروض المتعثرة، مما يعمق مخاطر السيولة **(إبراهيم ، ٢٠١٩)**. ولقد زادت الاضطرابات في البنوك ذات السيولة المنخفضة خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. ولذا شجع **IFRS9** البنوك عن الإبلاغ عن الخسائر المحتملة ومقدار التدهور في قيمة القروض. وتعطى هذه

الإجراءات إشارات سلبية عن استقرار البنك. ويجب التوازن بين هذه الاعتبارات المتعارضة، خاصة في أوقات الازمات.

ويري الباحث زيادة منافع الإفصاح المبكر في تقليل الآثار الضارة المحتملة، لأن المعلومات غير الجيدة ستصل الي السوق سواء عن طريق التقارير المالية او غيرها. وتعد فكرة طمأنة السوق والتوسع في الإفصاح الموثوق هام لتجاوز آثار الأزمة. ويعاب على **IFRS9** أنه ينقصه الارشاد التطبيقي، ويعتمد على افتراضات وأحكام شخصية تختلف من بنك إلى آخر. كما يربط بين مخصصات خسائر القروض ومحددات نموذج الخسارة الفعلية (تغييرات القروض المتعثرة)، رغم انخفاض هذا الارتباط، بسبب إمكانية استخدام هذه المخصصات في إدارة الأرباح، حيث زاد معدل هذه الممارسات في البنوك الاوربية بعد ازمة ٢٠٠٨ **(Seitz,& Rathgeber, 2018، حسن، ٢٠١٩)**. كما تسعي البنوك للحد من الاعتراف بنمو خسائر القروض للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال. ولقد خلصت بعض الدراسات إلى أن البنوك التي طبقت القيمة العادلة وفق **IFRS9** توسعت في الإقراض والائتمان والأرباح غير المحققة والمكافآت غير المبررة والاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة، وانخفاض قيمة الأدوات المالية، والاعتماد على نظرية الاحتمالات، ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وإعادة تصنيف الأدوات المالية واضمحلال قيمتها، مما أدى الى زيادة نسب مخصصات خسائر القروض في البنوك بين ١٣٪ إلى ١٨٪، وأثر ذلك إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك**(Sultanoglu,2018, Gornjak,2017)** . كما يؤثر تطبيق **IFRS9** بشكل طردي معنوي على القيمة السوقية للبنك **(شحاتة،٢٠٢١، Lejard,et.al,2021)**. في حين خلصت لجنة بازل الى عدم وجود دليل بأن محاسبة القيمة العادلة قد كانت أحد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية**(Gornjak,2017)**. في حين خلصت دراسات اخري الى وجود أثر معنوي لتطبيق المعيار ٩على مستوي الإفصاح المحاسبي في البنوك الأوروبية**(Edgar Löw,et al, 2019)** . وخلصت دراسة**(عرنوق،٢٠١٤)** الى نتيجة مماثلة في البنوك السورية، وخلصت لوجود أثر جوهري للتطبيق على قيمة الأدوات المالية المعاد تصنيفها. ويؤدي هذا التوسع الى وجود رد فعل إيجابي وتعزيز ثقة المستخدمين ودعم جودة المعلومات المحاسبية

(Edgar Law, et al, 2019, Onali& Ginesti,2014). كما خلصت دراسات الى استخدام البنوك لمخصصات خسائر القروض وفق IFRS9 في إدارة الأرباح أو التلاعب فيها، لتحقيق مصالح شخصية (خميس، ٢٠١٦,Ginest &Onali,2014) . وأكدت دراسات اخري على الأثر المتوقع لتداخل القواعد الإشرافية وIFRS9 عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وخلصت لوجود أثر إيجابي للاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية لمستخدمي المعلومات المحاسبية لزيادة مستوي الشفافية، غير ان المبالغة في تقديرات الخسائر المحتملة يزيد فرص إدارة الأرباح، مما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك (Novotny-Farkas, 2016). ويزداد الامر تعقيدا عند وجود الأزمات المالية، حيث يؤثر تطبيق IFRS9 على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض، وجودة المعلومات المحاسبية (حسن،٢٠٢٠). في كما تبين توافق محددات تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS9ومقررات بازل 3 بالبنوك المصرية، وأن تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة تاريخية وحالية ومستقبلية عن العملاء والأنشطة الاقتصادية، للمساعدة في تكوين صورة واضحة عن المقرضين ويحسن اتخاذ القرارات (شحاتة، ٢٠٢١). مع ضرورة استحداث نماذج متقدمة للتنبؤ بمخاطر الائتمان لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Temim,2016). كما خلص البعض الى ضرورة مراعاة أثر اختلاف مستوي كفاءة السوق عند تطبيق IFRS9، حيث تتحسن النتائج في ظل أسواق المال الكفء، لكنها قد تصبح مضللة في الأسواق غير الكفء (Alali, et al,2018)ويعد ذلك مبرر قوي لتطبيق الدراسة على بيئة بنوك مجلس التعاون الخليجي.

يخلص الباحث من استعراض هذه الدراسات الى زيادة نسب مخصصات خسائر القروض عند تطبيق IFRS9، واختلاف هذه الدراسات في تحديد الأثر الإيجابي الممثل في تحسين جودة المعلومات المحاسبية او السلبي للتطبيق خاصة عند المبالغة في استخدام المخصص لإدارة الأرباح أوقات الازمات المالية. مما يتطلب البحث عن دليل تطبيقي موضوعي لقياس الأثر الإيجابي او السلبي في البنوك الخليجية. إضافة الى ضرورة مراعاة اختلاف المتطلبات التنظيمية بين الدول، لذلك يضيف الباحث متغير الدولة كمتغير رقابي عند القيام بالدراسة التطبيقية.

**٣-أثر تطبيق IFRS9على جودة المعلومات المحاسبية:** يقيم **IFRS9** في ضوء الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عام ٢٠١٨وما قبله، وتعتمد جودة المعلومات المحاسبية على منفعتها لمساعدة متخذي القرار وتخفيض عدم التماثل بين معدي المعلومة ومستخدميها وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات. وتتمثل الخصائص الرئيسة في الملائمة ومصداقية التمثيل، ويركز الباحث على أثر تطبيق **IFRS9**على تحسين جودة المعلومات المحاسبية نتيجة تحسين هذه الخصائص، مما يحد من إدارة الأرباح **(Araceli,2018)**. ويؤثر تطبيق معيار **IFRS9** على الملائمة **(IASB,2018)**. من خلال التنبؤ بمخصص خسائر القروض. وتقاس الملائمة من خلال قياس علاقة الارتباط بين عوائد الأسهم كمؤشر لردود فعل سوق الأسهم يعكس القيمة السوقية للمنشأة، وأرقام الأرباح المقرر عنها التي تعكس القيمة الدفترية. وكلما زاد الارتباط بين القيمتين زادت الملائمة **(Mbobo & Ekpo،2016)**. ويؤشر استمرار الأرباح في الماضي على توقع استمرارها في المستقبل**(Mounira,2014)** ، وكلما زادت نسبة الأرباح التشغيلية زادت جودة الأرباح، لذلك يستبعد المحللين الأرباح المؤقتة. وتقاس جودة الاستحقاقات بالفجوة بين صافي الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن التقديرات المحاسبية للإدارة **(Dechow& Dichev,2002)**. وتستطيع الإدارة التلاعب بالمستحقات، من خلال الخيارات المحاسبية أو التقديرات أو قرارات التشغيل، مما يخفي مشاكل التشغيل **(Wardani & Hermuningsih, 2013، حسن ،٢٠٢٠)**. ويؤثر تطبيق **IFRS9** على ملائمة بيانات القوائم المالية **(النقيب،٢٠٢٠)**، من خلال قياس وتصنيف الأدوات المالية، وقياس الاضمحلال فيها، حيث تتأثر القوائم المالية.

كما يؤثر تطبيق معيار **IFRS9** على التمثيل الصادق مع مراعاة عدم التأكد عند القياس والتقدير، **ويتحسن** التمثيل الصادق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية **( Chen, et al,2010)** ومنها معيار **IFRS9** ، **حيث** يحسن قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من التمثيل الصادق. ويقاس التمثيل الصادق بعدة مقاييس، منها قياس الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية **(Dechow, et al,1995)**، أو قياس مقدار الخطأ الناشئ عن العلاقة

بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية (Dechow& Dichev,2002). ويتطلب استخدام هذه النماذج توافر سلسلة زمنية طويلة نسبيا قبل وبعد التطبيق، وهو ما لا يتوافر في البيانات لحداثة التطبيق (Goh, et al., 2015)، ويستخدم الباحث مقياس عدم تماثل المعلومات، باستخدام مقياس متوسط مدي السعر AVERAGE_BID_ASK_SPREAD ، الذي يمثل الفرق بين اعلي سعر طلب لبيع السهم وادني سعر عرض لشرائه، أو هو مقياس لمتوسط الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، ويعبر عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المستثمرين المتوقعين وبائعي الأسهم المتوقعين، حيث يحمي المستثمرين أنفسهم من تصرفات الإدارة من خلال تخفيض أسعار الأسهم، مما يزيد مدي السعر. ولقد فضلت عدة دراسات استخدام هذا المقياس (Salah & Abd-salam, 2019, 2019, Moura & Gupta, 2019) لأنه مستخرج من بيانات السوق الفعلية. ويستخرج من بيانات السوق وفق أي قاعدة بيانات مثل بلومبرج.

ولقد تناولت عدة دراسات العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية، ومنها ما ركز على زيادة متطلبات الإفصاح في البنوك الأوربية وفاء للقوانين واللوائح اكثر من متطلبات المعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان (KPMG,2014)، كما زادت جودة المعلومات المحاسبية عند الالتزام بالمعايير الدولية في نيجيريا، كما يحسن جودة مكتب المراجعة واستخدام القيمة العادلة من هذه الجودة، لذلك يوصي بمزيد من البحث في هذه العلاقة (Mbobo & Ekpo,2016). وخلصت دراسة (Bahloul, 2014) الى نتائج مشابهة في البنوك العراقية والاسترالية والاوربية، وخلصت لوجود علاقة معنوية بين تطبيق IFRS مع هذه الجودة. واوصت بضرورة تطبيق معايير IFRS. كما اضافت **دراسة (قريب & على، ٢٠١٥)** أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي، وخلصت إلى وجود توافق في الإطار المفاهيمي. **اما دراسة** (Ahmed & Maysam,2018 ) فركزت على علاقة الأداء غير المالي بجودة المعلومات المحاسبية في الأردن. وخلصت إلى ارتباط جودة التقارير المالية ومخاطر الائتمان بحجم البنك، فالبنوك الكبيرة تدير مخاطر الائتمان بصورة أكثر كفاءة من

البنوك الصغيرة، كما يؤثر حجم البنك سلبا على المخاطر. غير ان زيادة المقدرة التنبؤية لهذه المخصصات يحسن هذه الجودة **(سعادة،٢٠٢١)**. ويخفف تطبيق **IFRS9** من حدة تقلبات الإقراض **(مروان وصقر ،٢٠١٩)**. ولقد أصدرت بازل نماذج موضوعية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين مخصصات واحتياطيات كافية لمواجهتها تطبيق **IFRS9 (عباس وثابت، ٢٠١٨، الشرقاوى،٢٠٢٠)**. وبالتالي تعزيز جودة رأس المال وقدرة البنوك على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات

**(مروان وصقر ،٢٠١٩، عباس وثابت، ٢٠١٨)**.

يخلص الباحث مما سبق الي وجود أثر إيجابي لتطبيق **IFRS9** على جودة المعلومات المحاسبية، في تخفيض عدم تماثل المعلومات، كما يجب مراعاة اختلاف المعايير الإسلامية عن المعايير الدولية، مما يلزم معه اجراء مقارنة بينهما. كما يعد متغير حجم البنك مؤثر على هذه العلاقة، لذلك يستخدمه الباحث في الدراسة التطبيقية كمتغير رقابي. وقد تمت اغلب هذه الدراسات في الدول المتقدمة، كما تبين ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، على حد علم الباحث، ومن هنا تبرز الفجوة البحثية في أثر تطبيق **IFRS9** على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك الخليجية. ونتيجة لذلك يثار التساؤل حول أثر هذا التطبيق على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في البنوك الخليجية.

**٤/ أثر تطبيق IFRS9 على مخاطر السيولة:** تعني مخاطر السيولة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتلبية المسحوبات النقدية **(مرزوق وآخرين،٢٠٢٠، Vinciguerra &Cipullo,2014a)**، وتتفاقم هذه المخاطر بسبب زيادة معدلات السحب وتنفيذ العملاء لخطابات الضمان او الاعتمادات المستندية **(Banks, 2014)**. وتعقد عمليات الهندسة المالية والتوسع في استخدام المشتقات المالية **(خميس، ٢٠١٦)**. ويؤثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة وتقدير صافي التدفقات النقدية المتوقعة في ظل مراعاة القيمة الزمنية للنقود، من خلال تحديد الخيارات المحاسبية ووجود إطار قوى لتقدير هذه التدفقات

(Vinciguerra &Cipullo,2018b ). وتقاس مخاطر السيولة بعدة مؤشرات مثل مؤشر النقدية، ونسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات، ونسبة الودائع المستقرة، ونسبة السيولة السريعة. كما تتطلب بازل قياس نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) لتقييم قدرة البنك على الاحتفاظ بالسيولة خلال ٣٠ يوم. ونسبة صافي التمويل المستقر ( Net Stable Funding Ratio (NSFR لتقييم قدرة البنك على الاحتفاظ بالسيولة في الأجل الطويل (**عبد الحسين، ٢٠٢٠، البنك المركزي، ٢٠١٩**). كما تتوافق **IFRS** ومقررات بازل ٣ في المتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم والإفصاح عن مخاطر السيولة. ويساعد نظام الإنذار المبكر وأسلوب التفتيش القائم على المخاطر، ووجود نظام الكتروني للتنبؤ بالأحداث السلبية المحتملة، ووضع خطط تصحيحية، وتوافر قاعدة بيانات تفصيلية للائتمان، ووجود خطط واستراتيجيات وسياسات لعمل مصدات كافية لهذه المخاطر، لدعم الاستقرار.

ولقد تعددت الدراسات التي تناولت أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة. وتبين وجود تأثير إيجابي لتطبيق **IFRS9** وخيار اعادة التصنيف والمحاسبة عن خسائر القروض على جودة المعلومات المحاسبية في ظل محاسبة القيمة العادلة (**سعادة، ٢٠٢١، الشرقاوي، ٢٠٢١**). كما خلصت دراسة أخرى الى اختبار كفاية المعلومات التي يوفرها **IFRS9**لتقييم مخاطر السيولة في البنوك، في ظل زيادة نسبة الأدوات المالية. وتبين زيادة القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية(**Vinciguerra & Cipullo,2018b**) . كما ركزت **دراسة (Beerbaum, 2020)** على حساب الخسائر المتوقعة وفق **IFRS9**المدة ١٢ شهر، وإذا حدث تدهور تحسب خسارة الائتمان المتوقعة مدى الحياة. وركزت دراسات اخري على علاقة نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر بتعثر البنوك الأمريكية، وتبين محدودية تأثير النسبتين. كما تزيد البنوك نسبة تغطية السيولة عند توقع حدوث تعثر مالي، أو زيادة مخاطر السيولة، أو تدهور الظروف الاقتصادية(**Hong,et al,2014**) .

وأضافت دراسة (**Vinciguerra& Cipullo, 2014a** ) استجابة مخاطر السيولة لتغيرات ظروف السوق ، كما بينت الأزمة المالية الأخيرة فشل أسواق المال في تلبية احتياجات البنوك من السيولة. لذلك اوصت بوضع معايير محاسبية دولية مخصصة للبنوك

تركز على مخاطر السيولة في البنوك. واتفقت **دراسات (شاهين، البغدادي،٢٠١٩، Nadia& Rosa,2014)** مع هذه التوصية، كما ركزتا على قياس مخاطر السيولة وفق بازل ٣ و**IFRS9**، وخلصت لعدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك المصرية في تطبيق **معيار IFRS9**وتقييم مخاطر السيولة. كما تبين أن الأصول السائلة التي تحتفظ بها البنوك غير كافية لمواجهة صدمات السيولة وقت الأزمات **(سعيد وبوعبدلي، ٢٠٢٢)**. كما قارنت **دراسة (Roberts, et al.,2019 )** تغييرات حجم السيولة في البنوك الملتزمة بتطبيق نسبة تغطية السيولة مقارنة بالبنوك الأصغر غير المطالبة بها. وتبين وجود علاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر ومؤشرات الأداء في البنوك الأوروبية، وتتحسن هذه النسبة من خلال تغيير المزيج التمويلي والاعتماد على مصادر طويلة الأجل، وجذب الودائع وزيادة حقوق الملكية **(Dietrich et al., 2014 )**.

يخلص الباحث من الدراسات السابقة الى ان تطبيق**IFRS9** قد حسن العلاقة بين مخاطر السيولة وجودة المعلومات المحاسبية، نتيجة لما يوفره من معلومات. ويختلف هذا الأثر باختلاف حجم البنك، لذلك سوف يستخدم الباحث حجم البنك كمتغير رقابي. ونتيجة لذلك يثار التساؤل حول قياس أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

**٥/ أثر تطبيق IFRS9 على المخاطر الائتمانية المتوقعة:** تعني مخاطر الائتمان تعثر المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم المالية، بسبب ظروف العميل أو عدم كفاية دراسة المشروعات الممولة، أو عدم تماثل المعلومات بين البنك والعميل. مما يسبب خسائر محتملة تتراوح نسبتها بين٦٠٪:٦٢٪. وقد تكون هذه المخاطر حرجة ينتج عنها خسائر كارثية تؤدي للإفلاس. أو مخاطر هامة ينتج عنها خسائر تستلزم اتخاذ قرار سريع، **أو** مخاطر اقل أهمية ينتج عنها خسارة محتملة يمكن تعويضها بالاعتماد على اصول البنك

**(عبد المحسن، بجاى،٢٠٢٠)**. وتقاس هذه المخاطر بنسبة مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض **(عبد الرحمن والصيعري، ٢٠١٨)**. وتختلف البنوك فى تقدير مخصص

خسائر القروض فيقيسه البعض بنسب ثابتة ٢٪ للائتمان الجيد، ١٠٪ للائتمان المتوسط، ٢٥٪ للائتمان دون المتوسط، ٥٠٪ الائتمان الرديء، ١٠٠٪ للائتمان الخاسر

**(عبد الحسين، بجاى،٢٠٢٠)**. مع مراعاة حجم الأرصدة، ومعدل الخسارة التاريخية عند تأكيد الخسارة وفقا للظروف الاقتصادية **(Wan & Shaista,2011 )**، والصعوبات المالية التي تواجه العميل، وشروط الائتمان **(حسن،٢٠٢٠)**، **التي** تؤثر سلبا عند تطبيق متطلبات **IFRS9** على تصنيف البنك ومؤشرات أدائه **(Johannes, et al,2018)**. خاصة على قياس الأدوات المالية **(Gornjak,2018)**. ويجب تقليل مخاطر الائتمان داخل الميزانية وخارجها لزيادة جودة المعلومات المحاسبية (Loudis,& Ranish,2019). ويتطلب قياس مخاطر الائتمان وفق **IFRS9** وجود نظام الكتروني متخصص، والاستعانة بالخبراء لقياسها لكافة انواع الائتمان. ومراعاة توقعات العملاء والاقتصاد والظروف الطارئة والمراجعة المستمرة لسياسة الائتمان، مع التركيز على العملاء المعسرين والديون الخطرة، لضمان أمان وسلامة البنوك **(عبد الحسين، بجاى،٢٠٢٠)**.

ولقد تعددت الدراسات التي تناولت أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر الائتمان. فركزت **دراسة (محمد وحامد ،٢٠١٩)** على أثر تطبيق **IFRS9** على سياسات الائتمان والمخصصات وتصنيف الأصول المالية وخصائص التدفقات التعاقدية. وخلصت إلى أن تطبيق المعيار يحد من هذه المخاطر. كما تخفض زيادة مخاطر الائتمان من التصنيف الائتماني **(Tesfaye, 2020)** ، وزيادة طلبات إعادة التفاوض حول شروط الائتمان، وزيادة تعثر القروض، مما يخفض نسبة مخصص خسائر القروض **(Tesfaye ,2020)**. حيث يتضخم المخصص وقت الانتعاش، ويتقلص وقت الأزمات **( Abbas,2018 ,Wahlen,1994,)**. وتحمي الدراسة الائتمانية للعميل البنوك من مخاطر عدم التحصيل **(Lejard,et.al ,2021)**. ولقد اختلفت الدراسات في بيان أثر مخصص خسائر القروض، فذهب البعض الى استخدامه لإدارة الأرباح. **(Anandarajan et al., 2007a, Fonseca and Gonzalez, 2008, Alhadab and Al-own,2017)** بسبب

مرونة توظيفه، واشتماله على قدر كبير من التقديرات ( **Anandarajan, 2005b,El Sood ,2012, Dolar,2016, Abbas,2018, & Giosi,2019, Othman & Mersni,2014)**. في حين لم تجد دراسات أخرى دليل تطبيقي على ذلك، حيث يقدر هذا المخصص في البنوك بأسلوب موضوعي **(Wetmore and Brick, 1994, Beatty et al., 1995, Ahmed et al.,1999, Elleuch & Takatak,2015,Abu-serdaneh,2018)**. وذهب البعض الى وجود حافز لدى البنوك لتخفيض مخصص خسائر القروض المتوقعة **(Casta,et al,2019)**. وتسعى الدراسة الحالية الى توفير دليل تطبيقي يختبر العلاقة بين مخاطر الائتمان وتطبيق **IFRS9** للبنوك التجارية. في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع **(سعادة،٢٠٢١)**.

وتساعد اليات الحوكمة في الحد من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان بالبنوك عند تطبيق **IFRS9 (Gebba ,2015)**، من خلال أثرها على هيكل الأصول والقروض والودائع والتقييم الائتماني **(محمد، ٢٠١٢، عبد الرحمن والصيعري، ٢٠١٨)**. وتتكامل بعض اللجان مثل لجنة المراجعة الداخلية ولجنة ادارة المخاطر لتخفيض المخاطر من خلال تطبيق مدخل المراجعة القائمة على المخاطر، لتقييم وإدارة المخاطر، وفق نظام شامل للمعلومات الائتمانية، والرقابة النوعية والكمية للائتمان **(عبد الرحمن والصيعري، ٢٠١٨)**. مما يحسن من جودة المعلومات المحاسبية **(Samuel & Mudzamir ,2017)**. كما اضيف للمراجع الخارجي خدمة تقويم المخاطر ضمن خدمات التأكد **(عبد الرحمن والصيعري، ٢٠١٨)**. إضافة الى تقييم أثر المخاطر الائتمانية على مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية **(عبد المحسن، بجاى،٢٠٢٠)**. كما تلعب الجهات التنظيمية والرقابية داخل الدولة مثل البنك المركزي دور رئيسي في الحد من مخاطر الائتمان **(Gebba,2015)**. لذلك يضيف الباحث متغيرات الحوكمة كمتغيرات رقابية في الدراسة التطبيقية، ويستخدم متغيرات عدد جلسات لجنة الحوكمة وعدد أعضائها وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة مكتب المراجعة، ودور الجهات الرقابية **(Gebba,2015، محمد ومحسن، ٢٠١٦)** . وتتحسن القوة التفسيرية لعلاقة المخاطر بتطبيق **IFRS** في البنوك

اليونانية (Papadamou & Tzivinikos ,2013). كما تبين أن المعايير الدولية لا تراعى ظروف الدول النامية، بسبب ضعف مستويات الإفصاح فيها، وانخفاض جودة المعلومات المحاسبية، لذلك يجب مراعاة الظروف الاقتصادية للدول المختلفة (Charumathi & Kota, 2018).

**٦/فروض الدراسة:**

خلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى أن تطبيق **IFRS9** قد خفض عدم تماثل المعلومات، وتمت اغلب هذه الدراسات في الدول المتقدمة، كما تبين ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، على حد علم الباحث، في دول مجلس التعاون الخليجي. مما يستلزم البحث عن دليل تطبيقي عن صحة هذه العلاقة. ومن هنا يثار التساؤل حول أثر تطبيق **IFRS9** على عدم تماثل المعلومات المحاسبية لهذه البنوك، كما يجب مراعاة اختلاف المعايير الإسلامية عن المعايير الدولية، مما يلزم معه اجراء مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. لذلك يمكن صياغة الفرض الأول كما يلي:

***٦/١-الفرض الاول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ علي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات المصلحة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي.***

خلصت الدراسات السابقة الى تأثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان نتيجة تطبيق **IFRS9**، حيث كشف المعيار من متطلبات الإفصاح الكمي والنوعي **(الباز وزرقط،٢٠٢٠، الرجي، ٢٠١٦، نصار، ٢٠١٤،IFRS9 )**. مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية. ولقد اختلفت الدراسات في قياس هذا الأثر، فخلص البعض الى وجود أثر سلبي لزيادة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان **(مرزوق، واخرون،٢٠٢٠، البقار، ٢٠١٥، مفتاح، ٢٠٠٧، Varotto,2011)**. وقد تمت اغلب هذه الدراسات في دول أخرى، كما تبين ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، في منطقة الخليج ولذلك يحتاج الامر الى مزيد من

البحث على البنوك الخليجية لتقديم دليل تطبيقي يختبر العلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وجودة المعلومات المحاسبية. لذلك يمكن صياغة الفرض الثاني كما يلي:

***٢/٦-الفرض الثاني : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان علي عدم تماثل المعلومات ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ .***

خلصت الدراسات السابقة الى ان تطبيق **IFRS9** قد زاد من مخاطر السيولة **(الباز وزرقط،٢٠٢٠، الجبوري، ٢٠١٥ ,Charles ,et al,2020، حسن، ٢٠١٩ )**. غير ان اغلب هذه الدراسات تم في دول متقدمة ولم يتم أي منها في منطقة مجلس التعاون الخليجي، مما يستلزم البحث عن دليل تطبيقي يختبر العلاقة بين مخاطر السيولة وتطبيق **IFRS9** للبنوك التجارية. في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. لذلك يمكن صياغة الفرض الثالث كما يلي:

***٣/٦-الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ علي مخاطر السيولة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ .***

خلصت الدراسات التي تمت في دول مختلفة لوجود أثر سلبي لزيادة مخاطر الائتمان **(مرزوق، واخرون،٢٠٢٠، البقار، ٢٠١٥ ، مفتاح، ٢٠٠٧، Varotto,2011,** .
وتبحث الدراسة الحالية الى توفير دليل تطبيقي يختبر العلاقة بين مخاطر الائتمان وتطبيق **IFRS9** للبنوك التجارية. في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. لذلك يمكن صياغة الفرض الرابع كما يلي:

***٤/٦-الفرض الرابع : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ علي مخاطر الائتمان ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ .***

## ٧/الدراسة التطبيقية

### ٧/١-مجتمع الدراسة وعينتها والفترة الزمنية وأسلوب جمع البيانات:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الخليجية، التي تتوافر بياناتها في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ لمدة ٨ سنوات، ويبلغ عدد البنوك ٥٢ بنك والتي تستوفي كل المعايير المحددة، وهي توافر كل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كاملة، وعدم تغير السنة المالية خلال فترة الدارسة، ووجود تداول نشط على أسهمها بإجمالي عدد مشاهدات ٤١٦ مشاهدة، مقسمة الي ٧ بورصات خليجية. ويتم التحليل مرة عليها مجتمعة، ومرة اخري على مستوي البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية. ولا يوجد أثر لاختلاف العملات لأن التحليل يعتمد على قيم نسبية وليس قيم مطلقة. وقد تم جمع البيانات اللازمة لإتمام الاختبارات الإحصائية للفروض من القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية وقاعدة بلومبرج. ويوضح الجدول التالي رقم (١) عدد ونسبة البنوك في كل دولة

**جدول رقم (١) تبويب عينة الدراسة وفق دول مجلس التعاون الخليجي**

| بيان | السعودية | الامارات | البحرين | قطر | الكويت | عمان | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد | ١٠ | ١٣ | ٩ | ٥ | ٩ | ٦ | ٥٢ |
| نسبة | ١٩.٢٣ | ٢٥ | ١٧.٣١ | ٩.٦١ | ١٧.٣١ | ١١.٥٤ | ١٠٠٪ |

يتضح من الجدول السابق اختلاف عدد البنوك فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، فالعدد الأكبر في دولة الامارات وتبلغ نسبته ٢٥٪ تقريبا، ويبلغ العدد الأقل في دولة قطر بنسبة ١٠ %.

**٧/٢- متغيرات ونماذج الدراسة:** يوضح الجدول التالي رقم (٢) توصيفاً للمتغيرات المستقلة، والمتغير التابع والمتغيرات الضابطة التي سوف تتضمنها التحليلات الإحصائية.

| جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة التطبيقية | |
|---|---|
| رمز المتغير | قياس المتغير واهم الدراسات التي استخدمته |
| Y | يمثل جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع بنموذج الدراسة الأول والثاني. يتم استخدام كل من عدم تماثل المعلومات ومعامل التحديد $R^2$ كمقياسين لجودة المعلومات المحاسبية. ويتم قياس عدم تماثل المعلومات بالفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسهم في نهاية الفترة المالية، (Giner& Mora, 2019, Salah & Abd-salam, 2019, Moura & Gupta, 2019)، كما يعتمد الباحث على تفسير قيمة معامل التحديد $R^2$ لقياس اثر التحسن في جودة المعلومات المحاسبية عند تطبيقIFRS9. (حبيب، العوام،٢٠١٩) . |
| R | يمثل متغير تابع لقياس المخاطر في نموذج الدراسة الثالث، ويتم التعويض مرة بمخاطر السيولة والثانية بمخاطر الائتمان. ويقاس التحسن بمقارنة معامل التحديد $R^2$ قبل تطبيق المعيار الدولي ٩ وبعده. فإذا ارتفع معامل التحديد بعد تطبيق المعيار، فيعني زيادة القوة التفسيرية للنموذج (حبيب، العوام،٢٠١٩) |
| X1 | متغير وهمى يأخذ رقم (١) لفترات تطبيق المعيار بالدراسة من ٢٠١٨ الي ٢٠٢١، وصفر بخلاف ذلك. ويمثل متغير مستقل في النموذج |
| X3 | مخاطر السيولة، وتقاس بنسبة النقدية إلى إجمالي الأصول (EL Ljah,etal,2017، مرزوق، واخرون،٢٠٢٠). وكلما زادت هذه النسبة قلت مخاطر السيولة. |
| X4 | مخاطر الائتمان، وتقاس بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (سعادة،٢٠٢١، العياط،٢٠١٦، عبد الرحمن والصيعري، ٢٠١٨ Pervin,2015 ,Isah,2018)وكلما زادت هذه النسبة زادت مخاطر الائتمان وفق IFRS9 (حسن،٢٠١٩) |
| X5 | تقييم الأداء المالي للبنك ، ويقاس بالعائد على الأصول ، ويعد متغير مستقل (سعادة،٢٠٢١، Legoria et al.,2017) |
| X6 | حجم البنك ويقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية، ويستخدم كمتغير رقابي في كل نماذج الدراسة(Ahmed & Maysam,2018 ، ابوعلي وآخرون، ٢٠١١، حسن،٢٠١٩،حبيب والعوام، ٢٠١٩). |
| X7 | عدد جلسات لجنة الحوكمة المفصح عنه في التقرير المالي. ويستخدم كمتغير رقابي في كل نماذج الدراسة |
| X8 | عدد أعضاء لجنة الحوكمة المفصح عنه في التقرير المالي. ويستخدم كمتغير رقابي في كل نماذج الدراسة. |
| X9 | عدد اجتماعات لجنة المراجعة المفصح عنه في التقرير المالي. ويستخدم كمتغير رقابي في كل نماذج الدراسة. |
| X10 | جودة مكتب المراجعة تعطي رقم ٥ إذا كان مكتب المراجعة شريك مع الأربع الكبرى، ويعطي رقم ٦ بخلاف ذلك. ويستخدم كمتغير رقابي في كل نماذج الدراسة. |
| X11 | نوع البورصة كمتغير رقابي يعبر عن سوق الأوراق المالية، يأخذ من رقم ١ الى ٧ حسب بورصات دول مجلس التعاون الخليجي |

ويستخدم رقم (١) للبنوك الإسلامية، رقم (٢) للبنوك التقليدية، كما تستخدم الأرقام من (١) إلى (٧) للتعبير عن البورصة. **اما نماذج الدراسة:** فيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون،

واستخدام ٣ نماذج انحدار للدراسة التطبيقية، الأول لقياس العلاقة بين عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع وتطبيق IFRS9 كمتغير مستقل مع المتغيرات الرقابية. والثاني لقياس العلاقة بين عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع و مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة مع نفس المتغيرات الرقابية، والثالث لقياس العلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان كمتغير تابع وتطبيق معيار IFRS9 كمتغير مستقل مع نفس المتغيرات الرقابية.

*ويتمثل النموذج الأول* فيما يلي:

$$Yji = \beta0 + \beta1\ X1\ ji + \beta2\ X2\ ji + \beta5\ X5\ j + \beta6\ X6\ ji + \beta7\ X7\ ji + \beta8\ X8\ ji + \beta9\ X9\ ji + \beta10\ X10\ ji + \beta11\ X11\ ji + \varepsilon.$$

**Y ji** يعبر عن عدم تماثل المعلومات للشركة (j) في العام (i) قبل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩وبعده. وهو يمثل المتغير التابع.

**β 0** يعبر عن المقدار الثابت لنموذج الانحدار.

**X1 ji** يعبر عن تطبيق المعيار الدولي ٩ للبنك (j) في العام (i) .

**X5 ji** يعبر عن الأداء المالي للبنك (j) في العام (i).

**X6 ji** يعبر عن إجمالي الأصول للبنك (j) في نهاية الفترة المحاسبية (i).

**X7 ji** يعبر عن عدد جلسات لجنة الحوكمة للبنك (j) في العام (i).

**X8 ji** يعبر عن عدد أعضاء لجنة الحوكمة للبنك (j) في العام (i) .

**X9 ji** يعبر عن عدد اجتماعات لجنة المراجعة للبنك (j) في العام (i).

**X10 ji** يعبر عن جودة مكتب المراجعة للبنك (j) في العام (i).

**X11 ji** يعبر عن البورصة المسجل فيها البنك (j) في العام (i).

**β1:B11** يعبر عن معاملات نموذج الانحدار المتدرج

**ε** يعبر عن بواقي نموذج الانحدار المتدرج

ويمثل المتغير التابع في عدم تماثل المعلومات، اما المتغيرات المستقلة فهي أثر تطبيق المعيار ٩، والمتغيرات الرقابية هي إجمالي الأصول وعدد جلسات لجنة الحوكمة للبنك، وعدد أعضاء لجنة الحوكمة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وجودة المراجعة، والبورصة. ويطبق هذا النموذج على مستوي العينة ككل، ثم يطبق على مستوي البنوك الإسلامية والتقليدية. ويستخدم الباحث هذا النموذج لاختبار الفرض الأول. *اما النموذج الثاني* فيأخذ الصيغة التالية:

$$yji = \beta0 + \beta3\ X3\ ji + \beta4\ X4\ ji + \beta6\ X6\ ji + \beta7\ X7\ ji + \beta8\ X8\ ji + \beta9\ X9\ ji + \beta10\ X10\ ji + \beta11\ X11\ ji + \varepsilon.$$

**Y ji** يعبر عن عدم تماثل المعلومات للشركة (j) في العام (i) قبل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩وبعده. وهو يمثل المتغير التابع.

**β 0** يعبر عن المقدار الثابت لنموذج الانحدار.

**X3 ji** يعبر عن مخاطر السيولة للبنك (j) في العام (i) .

**X4 ji** يعبر عن مخاطر الائتمان للبنك (j) في العام (i).

**X5 ji** يعبر عن الأداء المالي للبنك (j) في العام (i).

**X6 ji** يعبر عن إجمالي الأصول للبنك (j) في العام (i).

**X7 ji** يعبر عن عدد جلسات لجنة الحوكمة للبنك (j) في العام (i).

**X8 ji** يعبر عن عدد أعضاء لجنة الحوكمة للبنك (j) في العام (i) .

**X9 ji** يعبر عن عدد اجتماعات لجنة المراجعة للبنك (j) في العام (i).

**X10 ji** يعبر عن جودة مكتب المراجعة للبنك (j) في العام (i).

**X11 ji** يعبر عن البورصة المسجل فيها البنك (j) في العام (i).

**β1:B11** يعبر عن معاملات نموذج الانحدار المتدرج

**ε** يعبر عن بواقي نموذج الانحدار المتدرج

ويمثل المتغير التابع في عدم تماثل المعلومات، اما المتغيرات المستقلة فهي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والمتغيرات الرقابية كما هي. ويطبق هذا النموذج على مستوي العينة ككل مرة، ثم يطبق مرة اخري على مستوي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. ويستخدم الباحث هذا النموذج لاختبار الفرض الثاني. *اما النموذج الثالث* فيكون كما يلي:

$$Rji = \beta0 + \beta1\ X1\ ji + \beta2\ X2\ ji + \beta5\ X5\ j + \beta6\ X6\ ji + \beta7\ X7\ ji + \beta8\ X8\ ji + \beta9\ X9\ ji + \beta10\ X10\ ji + \beta11\ X11\ ji + \varepsilon.$$

**R ji** يعبر عن عدم تماثل المعلومات للبنك (j) في نهاية الفترة المالية (i) قبل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩وبعده. وهو يمثل المتغير التابع.

**β 0** يعبر عن المقدار الثابت لنموذج الانحدار.

**X1 ji** يعبر عن تطبيق المعيار الدولي ٩ للبنك (j) في العام (i) .

**X5 ji** يعبر عن الأداء المالي للبنك (j) في العام (i).

**X6 ji** يعبر عن إجمالي الأصول للبنك (j) في العام (i).

**X7 ji** يعبر عن عدد جلسات لجنة الحوكمة للبنك (j) في العام (i).

**X8 ji** يعبر عن عدد أعضاء لجنة الحوكمة للبنك (j) في العام (i) .

**X9 ji** يعبر عن عدد اجتماعات لجنة المراجعة للبنك (j) في العام (i).

**X10 ji** يعبر عن جودة مكتب المراجعة للبنك (j) في العام (i).

**X11 ji** يعبر عن البورصة المسجل فيها البنك (j) في العام (i).

**β1:B11** يعبر عن معاملات نموذج الانحدار المتدرج

**ε** يعبر عن بواقي نموذج الانحدار المتدرج

ويمثل المتغير التابع في المخاطر معبرا عنها بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، اما المتغيرات المستقلة أثر تطبيق المعيار، والمتغيرات الرقابية كما هي. ويتمثل سبب استخدام هذه المتغيرات المستقلة في منطقية ان تطبيق **IFRS9** قد أثر على اختلاف مستوي المخاطر. ويطبق هذا النموذج على مستوي العينة ككل مرة، ثم يطبق مرة اخري على مستوي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. ويستخدم الباحث هذا النموذج لاختبار الفرض الثالث والرابع.

**٣/٧-اختبار الفروض:** ويتم اختباره من خلال عرض نتائج تحليل الارتباط **Pearson Correlation** عند مستوي معنوية ٥٪ أولا لجميع البنوك الخليجية بجدول رقم (٣) التالي:

**جدول رقم (٣) مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات لجميع مفردات العينة**

| | | x1 | x2 | x3 | x4 | x5 | x6 | x7 | x8 | x9 | X10 | X11 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Y | Pearson Correlation | -.480-** | -.477-** | -.048- | -.067- | .213** | .004 | -.408-** | .035 | .035 | .034 | .043 |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .328 | .176 | .000 | .931 | .000 | .482 | .482 | .491 | .000 |
| Y1 | Pearson Correlation | -.561-** | -.561-** | -.202-** | .004 | .018 | .217** | -.030- | -.508-** | -.093- | -.084- | -.158-* |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .005 | .953 | .805 | .004 | .677 | .000 | .199 | .208 | .018 |
| Y2 | Pearson Correlation | -.561-** | -.561-** | -.202-** | .004 | .018 | .217** | -.030- | -.508-** | -.093- | -.026- | -.195-** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | .000 | .005 | .953 | .805 | .004 | .677 | .000 | .199 | .724 | .007 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يخلص الباحث من نتائج الجدول السابق رقم (٣) لجميع بنوك العينة ومجموعة البنوك الإسلامية وغير الإسلامية وجود علاقة ارتباط طردية لجميع المفردات ذات دلالة معنوية عند ٥٪ بين متغير عدم تماثل المعلومات ومتغيرات الأداء المالي ونوع البورصة، في حين تكون هذه العلاقة عكسية مع تطبيق المعيار ٩ وعدد جلسات لجنة الحوكمة. كما توجد علاقة ارتباط طردية معنوية في البنوك التقليدية والإسلامية لحجم البنك، في حين تكون هذه

العلاقة عكسية في البنوك الإسلامية مع تطبيق المعيار ٩ ومخاطر السيولة وعدد أعضاء لجنة الحوكمة والبورصة. اما البنوك التقليدية فاستبعدت متغير البورصة وأصبح غير معنوي. ولتفسير هذا العلاقة يستخدم الباحث نماذج الانحدار المقترحة لاختبار فروض الدراسة كما يلي:

***٦/٣/١اختبار الفرض الاول:*** تم اختبار هذا الفرض من خلال تطبيق النموذج المقترح الأول لاختبار العلاقة بين عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع ومتغير أثر تطبيق المعيار ٩ كمتغير مستقل، مع إضافة المتغيرات الرقابية وهي الأداء المالي وحجم البنك وعدد جلسات لجنة الحوكمة وعدد اعضاء لجنة الحوكمة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة ونوع البورصة. ويتم التركيز عند اختبار هذه العلاقة على معامل التحديد $R^2$، ومعامل التحديد المعدل **Adj $R^2$** قبل تطبيق المعيار وبعده، فإذا زاد هذين المعاملين بعد التطبيق، دل ذلك على تخفيض عدم تماثل المعلومات. ويتم التحليل على مستوين الأول على مستوي العينة كاملة والثاني على مستوي مجموعة البنوك الإسلامية والتقليدية. ويلخص الجدول التالي رقم (٤) نتائج النموذج وقيم معاملات الانحدار:

**جدول رقم (٤) يوضح النتائج الإحصائية لتطبيق نموذج البحث الأول**

| بيان | جميع مفردات العينة وحدة واحده | | | البنوك الإسلامية (١) | | | البنوك غير الإسلامية (٢) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. |
| مجموعتي البنوك | .379 | .412 | .000 | .339 | .369 | .041 | | | |
| قبل التطبيق | .081 | .148 | .034 | .072 | .131 | .030 | .086 | .117 | .000 |
| بعد التطبيق | .053 | .064 | .031 | .164 | .245 | .005 | .128 | .173 | .001 |
| المتغيرات المستقلة و الرقابية | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients |
| أثر تطبيق المعيار الدولي ٩ | .097 | -1.668- | -.314- | .002 | -3.074- | -.537- | .001 | 3.407 | .298 |
| الأداء المالي للمنشأة | .032 | 2.162 | .136 | .007 | 2.716 | .169 | .017 | 2.409 | .154 |
| حجم المنشأة | .839 | -.203- | -.014- | .953 | -.059- | -.004- | .140 | 1.480 | .098 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد جلسات لجنة الحوكمة | .358 | -.922- | -.109- | .886 | .144 | .014 | .991 | -.012- | -.001- |
| عدد أعضاء لجنة الحوكمة | .184 | -1.335- | -.082- | .030 | 2.191 | .129 | .712 | .369 | .023 |
| عدد اجتماعات لجنة المراجعة | .526 | -.635- | -.041- | .258 | 1.135 | .074 | .505 | .668 | .044 |
| نوع مكتب المراجعة | .271 | -1.106- | -.073- | .556 | -.590- | -.038- | .237 | -1.186- | -.076- |
| البورصة | .003 | -3.028- | -.198- | .034 | -2.130- | -.144- | .001 | -3.420- | -.239- |

يتبين من نتائج الجدول السابق رقم (٤) عمود جميع مفردات العينة ان النموذج ككل معنوي عند مستوي ٥٪، كما تحسنت معاملي التحديد والتحديد المعدل بعد تطبيق المعيار عن قبله، حيث ارتفع $R^2$ من **11.6%** الي **17.3%**، بمعدل تحسن **48%**،كما ارتفع معامل التحديد المعدل من**8.6%** قبل التطبيق الي **12.8%** بعد التطبيق، بمعدل تحسن **49%** ، مما يعني تحسن القوة التفسيرية للنموذج نتيجة تطبيق **IFRS9**، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسات(**الشرقاوي**، ٢٠٢١، **حسن**، ٢٠١٩،2021 ,**Lejard, et.al** ).كما تبين ان المؤشرات الرقابية المعنوية هي الأداء المالي ونوع البورصة، في حين لا توجد علاقة معنوية لبقية المؤشرات. ولتعميق التحليل السابق، تم دراسة نفس العلاقة تفصيلا على مستوي البنوك الإسلامية والتقليدية، ويتبين من نتائج الجدول (٤) صف مجموعتي البنوك، ان النموذج ككل معنوي عند مستوي ٥٪، كما يتضح ان معاملي التحديد والتحديد المعدل في البنوك التقليدية افضل من البنوك الإسلامية، حيث ارتفع $R^2$ من **36.9%** الي **41.2%**، بمعدل تحسن **12%**،كما ارتفع معامل التحديد المعدل من**33.9%** قبل التطبيق الي **37.9%** ، بمعدل تحسن **12%** ، مما يعني وجود اختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تفسير تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتتسق هذه النتيجة مع ما ورد في الإطار النظري للبحث، ومع ما توصلت اليه دراسات(**الشرقاوي**، ٢٠٢١، **حسن**، ٢٠١٩،2021 Giner& Mora, 2019 ,**Lejard, et.al** ). وبإجراء مزيد من التفصيل لنوعي البنوك قبل تطبيق المعيار ٩ وبعده. يتبين من نتائج جدول (٤) للصف الثالث والرابع، تحسن معامل التحديد في البنوك الإسلامية بعد تطبيق المعيار ٩، حيث ارتفع $R^2$

من **13.1%** الي **24.3%**، بمعدل تحسن **85%**، في حين انخفض $R^2$ فى البنوك التقليدية من **14.8%** الي **6.4%**، بمعدل **-57%**، مما يدعم زيادة القوة التفسيرية في البنوك الإسلامية وانخفاضها في البنوك التقليدية نتيجة تطبيق المعيار ٩. وتفسير ذلك يرجع في رأي الباحث الى طبيعة الاستثمارات في البنوك التقليدية التي تركز على القروض، وبالتالي فإن زيادة قيم مخصص خسائر القروض المتوقعة وفاء لتطبيق المعيار قد زاد من عدم تماثل المعلومات، كما انه قد يؤشر على استخدامه في إدارة الأرباح، في حين ان البنوك الإسلامية لا تعتمد على القروض. كما تبين ان المؤشرات الرقابية المعنوية في البنوك الإسلامية هي عدد أعضاء لجنة الحوكمة ونوع البورصة بمستوي معنوية ٥٪، في حين ان المؤشرات المعنوية في البنوك التقليدية هي الأداء المالي للبنك ونوع البورصة، ولا توجد علاقة معنوية لبقية المؤشرات. ويخلص الباحث مما سبق الي رفض فرض العدم الأول، حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات وتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي. وتتفق مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسات **(حبيب والعوام، ٢٠١٩، محمد وعبد الله، ٢٠١٩)**.

***٦/٣/٢-اختبار الفرض الثاني***: تم اختبار هذا الفرض من خلال تطبيق النموذج المقترح الثاني لاختبار العلاقة بين عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع ومتغيرات مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة في ظل تطبيق المعيار ٩، مع نفس المتغيرات الرقابية. ويلخص الجدول التالي رقم (٥) نتائج النموذج وقيم معاملات الانحدار:

**جدول رقم (٥) يوضح النتائج الإحصائية لتطبيق نموذج البحث الثاني**

| جميع مفردات العينة وحدة واحده | البنوك التقليدية (٢) | | | البنوك الإسلامية (١) | | | جميع مفردات العينة وحدة واحده | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. |
| مجموعتي البنوك | .189 | .253 | .000 | .245 | .280 | .000 | .352 | .387 | .000 |
| قبل التطبيق | .189 | .253 | .000 | .212 | .271 | .000 | .161 | .232 | .002 |
| بعد التطبيق | .379 | .412 | .001 | .140 | .249 | .028 | .078 | .076 | .031 |
| المتغيرات المستقلة والرقابية | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients |
| مخاطر السيولة | .304 | -1.033- | -.097- | .993 | .009 | .001 | .002 | -3.178- | -.222- |
| مخاطر الائتمان | .001 | 3.553 | .345 | .271 | 1.103 | .077 | .600 | -.526- | -.033- |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأداء المالي للمنشأة | .088 | 1.722 | .154 | .042 | 2.047 | .138 | .096 | 1.674 | .111 |
| حجم المنشأة | .449 | .760 | .075 | .117 | -1.575- | -.112- | .426 | -.798- | -.055- |
| عدد جلسات لجنة الحوكمة | .406 | .834 | .078 | .000 | -6.603- | -.432- | .000 | -8.010- | -.502- |
| عدد أعضاء لجنة الحوكمة | .752 | .316 | .029 | .071 | 1.817 | .118 | .070 | -1.827- | -.118- |
| عدد اجتماعات لجنة المراجعة | .212 | 1.256 | .119 | .019 | 2.376 | .169 | .215 | -1.245- | -.082- |
| نوع مكتب المراجعة | .011 | -2.593- | -.258- | .073 | -1.801- | -.136- | .082 | -1.751- | -.122- |
| البورصة | .004 | -2.906- | -.282- | .143 | -1.473- | -.107- | .008 | -2.674- | -.181- |

ويتبين من نتائج الجدول السابق رقم (٥) عمود جميع مفردات العينة ان النموذج ككل معنوي عند مستوي ٥٪، ووتفسر العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان بنسبة **25.3%**. وهي نسبة جيدة. كما يتضح تحسن معاملي التحديد $R^2$ والتحديد المعدل بعد تطبيق المعيار، حيث ارتفع من **25.3%**، **18.9%** الي**41.2%**، **37.9%** بمعدل تحسن **63%**، **100%** على التوالي. وتمثلت المتغيرات المؤثرة في مخاطر السيولة وعدد جلسات لجنة الحوكمة ونوع البورصة. وبإجراء مزيد من التحليل لنوعي البنوك تبين ان النموذج ككل معنوي عند مستوي ٥٪، كما يتضح ان معاملي التحديد والتحديد المعدل في البنوك التقليدية افضل من البنوك الإسلامية، حيث بلغ $R^2$ **37.8%**،**28%**، بمعدل فرق **35%**، وكانت المتغيرات المؤثرة في البنوك التقليدية هي مخاطر الائتمان وجودة مكتب المراجعة والبورصة. كما بلغ معامل التحديد المعدل **35.2%**، **24.5%**، بمعدل فرق **44%**. وكانت المتغيرات المؤثرة في البنوك الإسلامية هي الأداء المالي وعدد جلسات لجنة الحوكمة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة. وبإجراء مزيد من التحليل على النموذج في ظل تطبيق المعيار ٩ تبين نتائج الجدول رقم (٥) للصف الثالث والرابع، انخفاض القوة التفسيرية للنموذج في البنوك الإسلامية بعد تطبيق المعيار، حيث انخفض $R^2$ من **27.1%** الي **24.9%**، بمعدل **-8%**، وكذلك الامر في البنوك التقليدية، حيث انخفض $R^2$ من **23.2%** الي **7.6%**، بمعدل **67%**، مما يعني انخفاض القوة التفسيرية للنموذج لكلا المجموعتين. وتفسير ذلك أن تطبيق المعيار قد أدى الى زيادة مخصص خسائر القروض، مما زاد من

مخاطر السـيولة ومخاطر الائتمان، وأدت هذه الزيادة في المخاطر الى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج بعد تطبيق المعيار ٩.ويخلص الباحث من التحليل السابق الى رفض فرض العدم الثاني، حيث أدى تطبيق المعيار الى تخفيض القوة التفسـيرية للعلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومخاطر السـيولة ومخاطر الائتمان لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي ككل. ويري الباحث منطقية هذه النتيجة من الناحية النظرية وفق ما ورد في الإطار النظري للبحث، كما تتفق مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسات (**Giner& Mora, 2019، حبيب والعوام، ٢٠١٩، محمد وعبد الله، ٢٠١٩**).

***٦/٣/٣-اختبار الفرض الثالث:*** يتم اختباره بتطبيق النموذج المقترح الثالث لاختبار العلاقة بين مخاطر السيولة كمتغير تابع ومتغير تطبيق **IFRS9** كمتغير مستقل، مع نفس المتغيرات الرقابية، ويلخص الجدول التالي رقم (٦) نتائج النموذج وقيم معاملات الانحدار:

جدول رقم (٦) يوضح النتائج الإحصائية لتطبيق نموذج البحث الثالث لقياس أثر تطبيق معيار IFRS9 على مخاطر السيولة للبنوك

| جميع مفردات العينة وحدة واحده | البنوك التقليدية (٢) | | | البنوك الإسلامية (١) | | | جميع مفردات العينة وحدة واحده | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. | Adj $R^2$ | $R^2$ | Sig. |
| مجموعتي البنوك | .022 | .046 | .003 | .032 | .077 | .000 | .172 | .215 | .000 |
| قبل التطبيق | .086 | .64 | .000 | .107 | .165 | .050 | .132 | .195 | .040 |
| بعد التطبيق | .128 | .173 | .001 | .025 | .121 | .283 | .229 | .315 | .020 |
| المتغيرات المستقلة والرقابية | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients |
| أثر تطبيق المعيار الدولي ٩ | .304 | -1.033- | -.097- | .993 | .009 | .001 | .002 | -3.178- | -.222- |
| الأداء المالي للمنشأة | .088 | 1.722 | .154 | .042 | 2.047 | .138 | .096 | 1.674 | .111 |
| حجم المنشأة | .449 | .760 | .075 | .117 | -1.575- | -.112- | .426 | -.798- | -.055- |
| عدد جلسات لجنة الحوكمة | .406 | .834 | .078 | .000 | -6.603- | -.432- | .000 | -8.010- | -.502- |
| عدد أعضاء لجنة الحوكمة | .752 | .316 | .029 | .071 | 1.817 | .118 | .070 | -1.827- | -.118- |
| عدد اجتماعات لجنة المراجعة | .212 | 1.256 | .119 | .019 | 2.376 | .169 | .215 | -1.245- | -.082- |
| نوع مكتب المراجعة | .011 | -2.593- | -.258- | .073 | -1.801- | -.136- | .082 | -1.751- | -.122- |
| البورصة | .004 | -2.906- | -.282- | .143 | -1.473- | -.107- | .008 | -2.674- | -.181- |

ويتبين من نتائج الجدول السابق رقم (٦) عمود جميع مفردات العينة ان النموذج ككل معنوي **.000**< ٥٪، غير ان معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل منخفض، حيث بلغ **4.6%**، **2.2%**. وكانت المتغيرات المؤثرة هي تطبيق المعيار وعدد

جلسات لجنة الحوكمة ونوع البورصة. وعند إعادة التحليل على مستوي مجموعتي البنوك الإسلامية والتقليدية بلغ معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل للبنوك الإسلامية **7.7%**، **3.2%**، بمستوى معنوية ٥٪ وكانت المتغيرات المؤثرة في البنوك الإسلامية هي الأداء المالي وعدد جلسات لجنة الحوكمة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وللبنوك التقليدية **21.5%** ،**17.2%**، وتمثل المتغيرات المؤثرة في جودة مكتب المراجعة والبورصة، ومن ثم تختلف النتائج بين دول مجلس التعاون وتزداد حدة هذا الاختلاف في أوقات الازمات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة**(Seitz,& Rathgeber, 2018)** . وبإجراء مزيد من التحليل على النموذج في ظل تطبيق المعيار ٩ تبين نتائج الجدول للصف الثالث والرابع، انخفاض معامل التحديد في البنوك الإسلامية $R^2$ لتطبيق المعيار ٩ من **16.5%** الي **12.5%**، بمعدل –**27%**، في حين زاد معامل التحديد $R^2$ لتطبيق المعيار ٩ في البنوك التقليدية من **19.5%** الي **31.5%**، بمعدل **62%**، مما يعني اختلاف النتائج بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ويري الباحث ان سبب انخفاض القوة التفسيرية للنموذج في البنوك الإسلامية الى قدرة هذه البنوك على نقل الخسائر الناجمة عن مخاطر السيولة الى المودعين، حيث يصنف عقد الودائع الاستثمارية فيها على انه عقد مضاربة، ومن ثم فإذا تحققت خسائر يتحملها رب المال وهم المودعين. اما البنوك التقليدية فتلتزم بمعدلات فائدة ثابتة، وعند زيادة مخاطر السيولة بسبب الالتزام بسداد الفوائد، مما يعني زيادة حاجتها الى السيولة وزيادة مخاطرها وزيادة قيمة مخصص خسائر القروض المتوقعة ويتم الإفصاح عن ذلك، مما يؤدي الى زيادة الجزء المفسر بين مخاطر السيولة عند تطبيق المعيار ٩. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **(Beerbaum, 2020، حسن، ٢٠٢٠)**. ويخلص الباحث من هذا التحليل الى رفض فرض العدم الثالث، حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين وتطبيق**IFRS9** ومخاطر السيولة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي.

***<u>٦/٣/٤-الفرض الرابع :</u>*** يتم اختباره بتطبيق النموذج المقترح الثالث لاختبار العلاقة بين مخاطر الائتمان كمتغير تابع ومتغير تطبيق **IFRS9** كمتغير مستقل، مع نفس المتغيرات الرقابية، ويلخص الجدول التالي رقم (٧) النتائج وقيم معاملات الانحدار:

| جدول رقم (٧) يوضح النتائج الإحصائية لتطبيق نموذج البحث الثالث لقياس أثر تطبيق معيارIFRS9 على مخاطر الائتمان للبنوك | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جميع مفردات العينة وحدة واحده | البنوك التقليدية (٢) | | | البنوك الإسلامية (١) | | | جميع مفردات العينة وحدة واحده | | |
| | Adj R2 | R2 | Sig. | Adj R2 | R2 | Sig. | Adj R2 | R2 | Sig. |
| مجموعتي البنوك | .038 | .061 | .005 | .156 | .204 | .000 | .062 | .299 | .10 |
| قبل التطبيق | .165 | .204 | .000 | .232 | .282 | .000 | .074 | .455 | .001 |
| بعد التطبيق | .010 | .062 | .299 | .222 | .298 | .001 | .160 | .179 | .055 |
| المتغيرات المستقة و الرقابية | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients | Sig. | T statistic | Coefficients |
| تطبيق معيار ٩ | .979 | -.026- | -.004- | .603 | -.521- | -.108- | .832 | .212 | .051 |
| الأداء المالي للمنشأة | .042 | -2.044- | -.107- | .881 | -.150- | -.011- | .043 | -1.871- | -.149- |
| حجم المنشأة | .156 | -1.420- | -.077- | .608 | .514 | .039 | .379 | -.883- | -.075- |
| عدد جلسات لجنة الحوكمة | .497 | -.680- | -.060- | .948 | .066 | .007 | .544 | .608 | .091 |
| عدد أعضاء لجنة الحوكمة | .300 | -1.038- | -.053- | .490 | .692 | .046 | .810 | -.241- | -.019- |
| عدد اجتماعات لجنة المراجعة | .764 | .300 | .016 | .240 | -1.180- | -.088- | .554 | .593 | .049 |
| جودة مكتب المراجعة | .001 | 3.449 | .180 | .000 | 5.925 | .428 | .507 | -.665- | -.055- |
| البورصة | .555 | -.591- | -.033- | .194 | -1.305- | -.099- | .132 | -1.515- | -.126- |

وتبين النتائج ان النموذج ككل معنوي عند **5%** غير ان معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل منخفض، حيث بلغ **6.1%**، **3.8%**. وكان المتغير المعنوي هو الأداء المالي للبنك. وعند إعادة التحليل على مستوي مجموعتي البنوك الإسلامية والتقليدية عند ٥٪ بلغ معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل للبنوك الإسلامية **20.4%**، **15.6%**، وكان المتغير المعنوي جودة المراجعة، كما بلغ معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل للبنوك التقليدية **6.2%**، **10%**، وكانت المتغيرات المعنوية هي الأداء المالي وجودة المراجعة. ويتبين اختلاف النتيجة بين البنوك الإسلامية والتقليدية. وبإجراء مزيد من التحليل على النموذج في ظل تطبيق المعيار ٩ تبين نتائج الجدول السابق للصف الثالث والرابع للبنوك الإسلامية، تحسن $R^2$ من **28.2%** الي **29.8%**، بمعدل **6%**، كما تحسن $R^2$ أيضا في البنوك

التقليدية، من **7.4%** الي **16%**، بمعدل **116%**، ويتضح زيادة الجزء المفسر في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية اما معدل التحسن فكان أكبر في البنوك التقليدية. وتفسير ذلك يرجع الى اختلاف طبيعة الاستثمارات في البنوك الإسلامية، حيث تعتمد على صيغ متنوعة للاستثمارات بعضها طويلة الاجل مثل المضاربة والمشاركة، والبعض متوسطة الاجل مثل الاجارة والاستصناع، والبعض قصيرة الاجل مثل المرابحة والسلم، ويؤدي هذا التنوع الى تخفيض مخاطر الائتمان، وبالتالي زادت القوة التفسيرية للنموذج في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تركز في استثماراتها على القروض، وتسدد فوائد ثابتة للمودعين وانخفاض قيمة الضمانات تزيد مخاطر الائتمان. وبذلك تتأكد نتيجة اختلاف الجزء المفسر من النموذج بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. ويخلص الباحث من هذا التحليل الى رفض فرض العدم الرابع، حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وتطبيق المعيار الدولي ٩ لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **(حسن،٢٠٢٠، Seitz,& Rathgeber, 2018 )**. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة **(سعادة،٢٠٢١)**، التي لم تصل لوجود اختلافات بين نوعي البنوك الإسلامية والتقليدية. لذلك يري الباحث ضرورة اجراء مزيد من البحث حول هذه العلاقة.

**٧ النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية.**

يعترف المعيار رقم ٩ الأدوات المالية **IFRS9** بالتدهور التدريجي في خسائر الائتمان المتوقعة عند المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لتوقعات العميل والاقتصاد ومراعاة القيمة الزمنية للنقود والاحداث ومراعاة أثر المخاطر على الأدوات المالية، بما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين البنوك ومستخدمي تقاريرها المالية. وسعت هذه الدراسة الى محاولة الإجابة عن ثلاثة تساؤلات هي هل يؤثر تطبيق **IFRS9** على عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟ وهل تؤثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على عدم تماثل المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية؟ وهل يؤثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك التجارية؟ مع عمل مقارنة لقياس هذا الأثر بين البنوك التقليدية والاسلامية. وتمثل الإجابة عن كل تساؤل هدف من اهداف البحث. كما تمثلت عينة الدراسة في بنوك مجلس التعاون الخليجي، التي تتوافر بياناتها في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ إضافة الى معايير توافر كل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كاملة، وعدم تُغير السنة المالية خلال فترة الدارسة، ووجود تداول نشط على أسهمها.

ولقد خلص الباحث الى النتائج التالية:

-يؤدي تطبيق **IFRS9** الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، بمستوى معنوية ٥٪، حيث ارتفع معامل التحديد بعد تطبيق المعيار بمعدل ٤٨٪، مما يعنى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج. لذلك تم رفض فرض العدم الأول وهو لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ على عدم تماثل المعلومات بين الأطراف لبنوك مجلس التعاون الخليجي.

- ادي تطبيق**IFRS9** الى تحسين القوة التفسيرية للعلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان مع عدم تماثل المعلومات بالبنوك الخليجية، حيث ارتفع معامل التحديد بعد تطبيق المعيار بمعدل ٦٣٪، مما يعنى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج. لذلك تم رفض فرض العدم الثاني وهو لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على عدم تماثل المعلومات ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تطبيق **IFRS9**.

-أدى تطبيق **IFRS9** الى وجود تأثير إيجابي على مخاطر السيولة في البنوك بمستوى معنوية ٥٪، حيث ارتفع معامل التحديد المعدل. مما يعني رفض فرض العدم الثالث وهو لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ على مخاطر السيولة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي. كما تبين اختلاف النتائج بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

- أثر تطبيق **IFRS9** على مخاطر الائتمان تأثيرا سلبيا في البنوك بمستوى معنوية ٥٪، حيث انخفض معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل بعد تطبيق المعيار. لذلك تم رفض فرض العدم الرابع وهو لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي رقم ٩ على مخاطر الائتمان ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تطبيق المعيار الدولي رقم ٩. كما تبين اختلاف النتائج بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مما يدعم ما تم التوصل اليه في الفرض الثالث.

- تؤثر قواعد وتعليمات البنك المركزي ولجنة بازل على تطبيق**IFRS9** ، حيث تبين ان متغير نوع البورصة والتي تختلف بين دول مجلس التعاون الخليجي قد كان معنويا، ويساعد ذلك في التنبؤ بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

-تمثلت مساهمة الباحث في قياس أثر تطبيق **IFRS9** على تماثل المعلومات المحاسبية وعلى مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في بنوك دول مجلس التعاون الخليجي. مما يدعم ادبيات تقييم النتائج المحتملة لتطبيق IFRS9 على هذه البنوك، اعتمادا على المعلومات المنشورة، والتي تعد من اهم المناطق الاقتصادية في العالم. مع ابراز دور مخصص خسائر القروض في التنبؤ بالخسائر المتوقعة، مما يحسن القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي والتحوط منه. بالإضافة الى تقديم دليل تطبيقي لقياس هذا الأثر، من خلال تقديم نماذج لقياس أثر هذه العلاقات. مع المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

**التوصيات:** يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

-قياس تأثير تطبيق **IFRS9** على تقييم مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للأدوات المالية، مع تطوير أساليب التنبؤ بهذه المخاطر وأثر ذلك على مخصص خسائر القروض، واستخدام آلية للإنذار المبكر بهدف الاكتشاف المبكر لها، واتخاذ إجراءات وقائية.

-تطوير نظم المعلومات لتحسين حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال توفير قاعدة بيانات عن تطور إدارة هذه المخاطر تقنيا، وتسهيل قياسها آليا. مع التركيز على دوره في ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة أثر تطبيق **IFRS9** على تقييم أداء البنوك في الدول النامية، مع عمل دراسات مقارنة بين الدول وبين البنوك الإسلامية والتقليدية.

- عقد دورات تدريبية لشرح كيفية تطبيق المعيار بطريقة صحيحة. مع ضرورة مراعاة القيمة الزمنية للنقود.

-**البحوث المستقبلية:** يقترح المجالات التالية للبحوث:

- قياس أثر تطبيق **IFRS9** على نظم المحاسبة الضريبية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- قياس أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على تسعير الخدمات البنكية، وعلى نصيب أصحاب الودائع الاستثمارية في البنوك الاسلامية.

- دراسة أثر تطبيق متغيرات الحوكمة على تطبيق **IFRS9** في ظل الازمات الاقتصادية مثل جائحة كورونا، وتقييم الأدوات المالية لفترة محاسبية أطول ووفقا لسيناريوهات اقتصادية متعددة.

**قائمة المراجع:**

**أولا: المراجع باللغة العربية:**

-إبراهيم نبيل عبد الرؤوف، (٢٠١٩)، التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS ٩ :والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي "دراسة تطبيقيه"، ***مجلة الشروق للعلوم التجارية*** – العدد الحادي عشر – يونيو، ص٥٥-٩٥.

– الباز الأمين وفايزة زرقط ، (٢٠٢٠)، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ifrs7 "الأدوات المالية – الإفصاحات – "، ***مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية***، المجلد ١٣، العدد ١، ص ٦٩٤-٧٠٩

– البقار، مصطفى سالم، ٢٠١٥ " أثر مخاطر السيولة على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية العامة "، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*** – مصر. المجلد السادس، العدد الثاني.

– الجبوري، رغد محمد نجم، (٢٠١٥). الإفصاح عن مخاطر الائتمان. ***الكوت للعلوم الاقتصادية والادارة*** بغداد، صفحة العدد١٧.

– الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، ٢٠٢١، دراسة تحليلية لأثر معيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا، ***مجلة الفكر المحاسبي***، المجلد ٢٥، العدد ٢، ص ٦٥٨-٧١٣.

– العياط، إياس إبراهيم، (٢٠١٦)، " أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"، ***رسالة ماجيستير***، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

– النقيب، سحر عبد الستار، (٢٠٢٠)، دراسة أثر IFRS 9وجائحة كورونا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، جامعة الإسكندرية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لقسم المحاسبة والمراجعة، ديسمبر، ص ١-٥٧.

– تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بإعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) الأدوات المالية الصادرة في يناير ٢٠١٨.

– جابر، خالد فتحي، (٢٠١٩)، قياس مستوى الافصاح عن مخاطر الادوات المالية في شركات الوساطة المالية المصرية وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) دراسة اختبارية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ٤٥– ٩٤

– حسن، حنان عبد المنعم مصطفى ،٢٠٢٠، تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، العدد الأول– يناير ٢٠٢٠ –المجلد الرابع، ص ١–٦١.

– حسن، دينا عبد السلام، (٢٠١٩)،أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية – دراسة تطبيقية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، جامعة طنطا – كلية التجارة – قسم المحاسبة، العدد الثاني، ص ٤٢٦–٤٦٠.

– خميس، حسن كامل فرج. (٢٠١٦). مدى استخدام مخصصات القروض فى إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملي) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي المصري .***الفكر المحاسبي***.455–389 ,(5)*20* ,

–سعادة، طارق إبراهيم، (٢٠٢١)، قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية وفق آلية مخصص خسائر القروض LLPsدراسة تجريبية متعددة المستويات التحليلية، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*** قسم المحاسبة والمراجعة، العدد الثاني– مايو ٢٠٢١ –المجلد الخامس، ص ١–٤٩.

– سعيد، حمزة بن ساحة واحلام علي بوعبدلي (٢٠٢٢). أثر البيئة القانونية على ربحية وسيولة المصارف الاسلامية–دراسة مقارنة لعينة من مصارف البركة العاملة في بيئات قانونية مختلفة للفترة ٢٠٠٧–٢٠١٩ .***مجلة إضافات إقتصادية***.,(1)6, 148–129

– شاهين، عبد الحميد احمد ورجب عمران البغدادي، (٢٠١٩)، القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة البنكية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9–دراسة

تطبيقية، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، مج٣، ع١، جامعة مدينة السادات – كلية التجارة، ص١-٤٠.

– شحاتة، محمد موسي على، (٢٠٢١). تأثير الإفصاح المحاسبي عن معلومات جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية للأسهم بالبورصة المصرية: منهجية دراسة الحدث .***الفكر المحاسبي***(2)*25*، 620-553.

– عباس حميد يحيى وعلي ناصر ثابت. (٢٠١٨)، تأثير تطور معايير الابلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ***Journal of Economics and Administrative*** .

***Sciences***, *24*(103), 531-531.

– عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم وشروق علي صالح الصيعري، (٢٠١٨)، دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي، دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ١٣٤-٢٠٢.

– قريب، عبير عبد الله محمد & ,مصطفى نجم البشاري علي .(2015) *أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي* ,***Doctoral dissertation)***جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

–محمد، بشرى عبد الوهاب محمد وحسين جليل محسن. (٢٠١٦). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ***Journal of Economics and Administrative*** .

***Sciences***, *22*(93), 484-484.

– محمد، صلاح على أحمد وحامد، محجوب عبد الله، (٢٠١٩)، "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني (IFRS 9) على السياسات الائتمانية والتمويلية للبنوك العربية"، ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية***، المجلد الأول، العدد التاسع.

- محمد، موفق عبد المحسن ورغد رشيد بجاي،(٢٠٢١) استخدام المعيار المحاسبي IFRS9 لقياس المخاطر الائتمانية المتوقعة، بحث تطبيقي في بنك الرافدين -الإدارة العامة، ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***، العدد ٦٥، تموز، ص ٢٥-٤١.

- مرزوق، عبد العزيز على ومحمد فتحي محمد المسيري وهبة محمود سعد مراد،(٢٠٢٠)، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة***، المجلد السادس - العدد العاشر - الجزء الأول، ص ٢٠٥-٢٥٤.

- مروان الجاسم ومنال صقر. (٢٠١٩). العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة (دراسة مسحيّة على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة) .***مجلة جامعة حماة***، ٢(١١) ، ص ١١٧-١٧٤.

- مفتاح، معارفى، (٢٠٠٧)، " المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها "، مداخلة مقدمة إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع*** إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة -الأردن.

**ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية**

- Abbas, A. (2018). Earnings management in banking industry and its impact on the firm value. Akrual: Journal Akuntansi, Vol.10, No.1, pp. 69-84.

- Abu-Serdaneh, J. (2018). Bank loan-loss accounts, income smoothing, capital management, signaling and procyclicality: Evidence from Jordan. Journal of Financial Reporting and Accounting.

- Ahmed, A. S., Takeda, C., & Thomas, S. (1999). Bank loan loss provisions: Areexamination of capital management, earnings management and signaling effects. Journal of Accounting and Economics, vol. 28, Issue.1, pp. 1-25.

- Ahmed, H,& Maysam. A, (2018),"The impact of the quality of financial reporting on non-financial business performance and the role of organizations demographic attributes, Academy of accounting and financial Studies Journal ,volume,22 ,Issue 1,PP:36-39.

- Ajekwe, C., Ibiamke, A. and Silas, M. (2017). " Loan Loss Provisions, Earnings Smoothing and Capital Management Under IFRS: The Case of Deposit Money Banks in Nigeria", American Journal of Management Science and Engineering, Vol. 2, No. 4, pp. 58-64.

- Alali, F., Siregar. D and Anandarajan, A. (2018). "A Test of the Functional Fixation Hypothesis Using Derivative Financial Instruments", Journal of Finance and Accounting, vol. 36, no. 1-3, PP. 1-28.

- Alhadab, M. M., & Al-own, B. (2017). Earnings management and banks performance: Evidence from Europe. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance, and Management Science, Vol.7, No.4, pp. 134-145.

- Anandarajan, A., Hasan, I. & McCarthy, C. (2007a). Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signaling by Australian banks. Accounting and Finance, Vol.47, Issue.3, pp. 357–379.

- Anandarajan, A., Hasan, I., & Vivas, A. L. (2005b). Loan loss provision decisions: An empirical analysis of the Spanish depository institutions. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 14, pp. 55–77.

- Bahloul, Jaweher (2014)" The Effects Of Mandatory IAS/IFRS Regulation On The Properties Of Earnings' Quality In Australia And Europe" European Journal of Business and Management, Vol.6, No.3,P.10.

- Banks, E. (2014), "Liquidity Risk Defined", Liquidity Risk - Managing Funding - 40 - and Asset Risk, second edi., Palgrave Macmillan UK, pp. 3–23.

- Basel Committee of Banking Supervision (BCBS). (2009). "Guiding Principles for the Replacement of IAS 39", Retrieved from http://www.bis.org/publ/bcbs161.pdf.

- Basel Committee on Banking Supervision (2000) Principles for the Management of Credit Risk, Available at: www.bis.org, Access Date: 14/ 10/ 2015.

- ..... (2015b). The interplay of accounting and regulation and its impact on bank behavior: Literature review. Retrieved from http://www.bis.org/bcbs/publ/wp28.htm.

- ..... (2017), Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements.

- .....(2015a). Guidelines on accounting for expected credit losses. Retrieved from http://www.bis.org/bcbs/publ/d311.pdf.

-.....(2012),"Core Principles for Effective Banking Supervision", Retrieved from http://www.bis.org/publ/bcbs230.pdf.

- Beatty, A., Chamberlain, S. L., & Magliolo, J. (1995). Managing financial reports of commercial banks: The influence of

taxes, regulatory capital, and earnings. Journal of Accounting Research, Vol. 33, No. 2, pp. 231- 261.

- Beerbaum, D. (2020). Benchmarking and best-practice analysis in Financial Accounting–the case of Related Party Disclosures. Journal of Applied Research in the Digital Economy (JADE).

- Beerbaum, D., & Piechocki, M. (2017). IFRS 9 for financial institutions - the case for IFRS and FinRep-taxonomies – a conceptual gap analysis, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 3/1 ,pp. 80-90.

- Giner, B., & Mora, A. (2019). Bank loan loss accounting and its contracting effects: the new expected loss models. *Accounting and Business Research*, *49*(6), 726-752.

- Loudis, B., & Ranish, B. (2019). CECL and the Credit Cycle.

- Casta, J., Lejard, C., and Paget-Blanc. E. (2019), "The Implementation of the IFRS 9 in Banking Industry.

- Ceccobelli, G., & Giosi, A. (2019). Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision. *Corporate Governance: Search for the Advanced Practices*, *193*.

- Charles M. C. Lee, Yanruo Wang& Qinlin Zhong,(2020)." ELPR: A New Approach to Measuring the Capital Adequacy of Commercial Banks", www.ssrn.com, October 19.

- Charumathi, B. Kota, H. , (2018). "Determinants of Financial Derivatives Disclosures in an Emerging Economy: A Stewardship

Theory Perspective", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol. 12, No. 3, PP. 42-66.

- Dechow, P. & Dichev (2002): "The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. "The Accounting Review vol 77.PP:35-59.

- Dechow, P., R. Sloan, and A. Sweeney, (1995), "Detecting earnings management", The Accounting Review, Vol. (70), No. (2), Pp: 193-225.

- Dietrich, A., Hess, K. and Wanzenried, G. (2014), "The good and bad news about the new liquidity rules of Basel III in Western European countries", JOURNAL OF BANKING FINANCE, Elsevier B.V., Vol. 44, pp. 13-25.

- Dolar, B. (2016). Income smoothing practices of U.S banks around the 2008 financial crisis. The International Journal of Business and Finance Research,Vol.10, No.1, pp.1-11.

- Edgar Löw,Lisa Emma Schmidt& Lars Franz Thiel,(2019).,"Accounting for Financial Instruments under IFRS 9 – First-Time Application Effects on European Banks' Balance Sheets, ,www.ssrn.com ,01/10/2019 13.

- Edward, G. (2014). " The Upcoming New Era of Expected Loss Provisioning", SEACEN Financial Stability Journal, Vol. 2, pp. 13-24.

- El Sood, H. A. (2012). Loan loss provisioning and income smoothing in US banks Pre and Post the financial crisis. International Review of Financial Analysis, Vol.25, pp. 64-72.

- Elleuch, S. H., & Taktak, N. B., (2015). Earnings management and evolution of the banking regulation. Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol.5, Issue.2, pp. 150-169.

- European Banking Authority (EBA),(2020), " First Observations on the Impact and Implementation of IFRS 9 by EU Institutions", Available at: https://eba.europa.eu/eba-provides-preliminaryassessment-on-post-implementation-impact-of-ifrs-9-on-euinstitutions, accessed 11 March.

- Financial Stability Forum (2009). "Report of the Financial Stability Forum on Addressing Procyclicality in the Financial System", April, https://www.fsb.org /wpcontent/ uploads/ r_0904a.pdf.

- Fonseca, A. R., & Gonzàlez, F. (2008). Cross-country determinants of bank income smoothing by managing loan-loss provisions. Journal of Banking and Finance, Vol.32, Issue.2, pp. 217–228.

- Gebba, Tarek Roshdy (2015) Corporate Governance Mechanisms Adopted by UAE National Commercial Banks, Journal of Applied Finance & Banking, vol 5, No 5: 23- 61.

- Ghasmi, H. (2016). "Deliberative and Comparative Study of International Financial Reporting Standards IFRS 9", International Journal of Science Research and Technology, Vol. 2, No. 2, pp. 23–32.

- Goh, B. W., Li, D., Ng, J., & Yong, K. O. (2015). Market pricing of banks' fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008

financial crisis. *Journal of Accounting and Public Policy*, *34*(2), 129-145.

- Gornjak, M. (2017). " Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement", International Journal of Management, Knowledge and Learning, Vol. 6, No.1, pp. 115-130.

- Gornjak, M., (2018) , " Analysis Of the Replacement Of International Financial Reporting Standard For Financial Instruments: IAS 39 Versus IFRS 9", Integrated Economy and Society: Diversity, Creativity, and Technology Conference At: Neapels, Italy. Available at: https://www.researchgate.net/ publication/325698309.

- Hong, H., Huang, J.-Z. and Wu, D. (2014), "The information content of Basel III liquidity risk measures", Journal of Financial Stability, Elsevier B.V., Vol. 15, pp. 91-111.

- Huian, M. (2013). "Considerations on the Profile of Respondents to the Comment Letters Submitted for IFRS 9 Financial Instruments: Phase 1 and 2", Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, Vol. XIII, No. 1, PP. 1288-1292.

- IFRS (The International Financial Reporting Standards Foundation), (2020), "Application of IFRS 9 in the light of the coronavirus uncertainty" Retrieved at: 6:00 PM 1st. August 2019.

- ISAB, (1999). IAS39- Financial Instruments: Recognition and Measurement. IASCF, London, UK.

- …… (2014). IFRS 9 – Financial Instruments. IASCF, London, UK.

- Isah Serwadda, (2018). "Impact Of Credit Risk Management Systems On The Financial Performance Of Commercial Banks In

Uganda", Acta Universitatis Agriculturae Et Silviculturae Mendelianae Brunensis, Volume 66 Number 6.

- Johannes, R., Dedy, D. and Muksin, A. (2018), "The Preparation of Banking Industry in Implementing IFRS 9 Financial Instruments (A Case Study of HSBC Holdings Plc Listed on London Stock Exchange of Year 2015–2017), International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 8, No.(6), Pp: 124-136.

- Kund, A. G., & Rugilo, D. (2019). Assessing the implications of IFRS 9 on financial stability using bank stress tests. Working paper: University of Cologne.

- Lejard, C., Paget-Blanc, E., & Casta, J. F. (2021). The Effects of the Adoption of IFRS 9 on the Comparability and the Predictive Ability of Banks' Loan Loss Allowances. Available at SSRN 3782584.

- Mbobo, M. E., & Ekpo, N. B. (2016). Operationalising the qualitative characteristics of financial reporting. *International Journal of Finance and Accounting*, *5*(4), 184-192.

- Monica, M. (2019). "IFRS 9 Benchmarking test: Too Complicated to Worth Doing it?", Journal of Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research, Vol. 53, No.1, PP. 217-230.

- Mounira Jaweher, (2014)."an empirical analysis on the financial reporting quality of the quoted firms in Nigeria " international journal of accounting and research in business and social sciences" Vol:2,No,2P.99.

- Nadia, C., & Rosa, V. (2014). "The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects", Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164, 91-97.

- Novotny-Farkas, Z. (2011). "The Impact of IFRS adoption on the Loan Loss Provisioning of Banks in the European Union: Empirical essays on Determinants and Effects"(Dissertation). Goethe University Frankfurt, Frankfurt.

- Novotny-Farkas, Z. (2016), "The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability", Accounting in Europe, Taylor & Francis Journals, vol. 13, No. (2), Pp: 197-227.

- Onali Enrico & Ginest Gianluce, (2014):" Preadoption market reaction to IFRS9: Across - country event – study", Journal of Accounting and Public Policy, Vol 33P.19.

- Othman, H. B., & Mersni, H. (2014). The use of discretionary loan loss provisions by Islamic banks and conventional banks in the Middle East region. Studies in Economics and Finance, Vol.31, No.1, pp.106- 128.

- Papadamou, S., & Tzivinikos, T. (2013). The risk relevance of international financial reporting standards: evidence from greek banks. International Review of Financial Analysis, 27, 43-54.

- Pervin, Sageda, 2015, "The Effect of Credit Risk on the Banking profitability A Case on Bangladesh" Management and Business Rasearch: C Finance, Vol.15, no. 3, pp: 41 – 50 .

- Popescu, M. and Ionescu, B. (2019). “IFRS 9 Benchmarking Test too Complicated to Worth Doing It”, Economic computation and economic cybernetics studies and research, Vol. 53, No. (1), Pp: 217:230.

- Roberts, D., Sarkar, A. and Shachar, O. (2019), “Bank Liquidity Creation, Systemic Risk and Basel Liquidity Regulations”, SSRN Electronic Journal, available at:https://doi.org/10.2139/ssrn.3199876.

- Salah, W. & Abdel-Salam, A. (2019), "The Effects of International Financial Reporting Standards on Financial Reporting Quality," Athens..... 55 Journal of Business & Economics, Athens Institute for Education and Research(ATINER),vol.5,No.(3),PP:221-242.

- Samuel, A& Mudzamir, M (2017) "An Empirical analysis on financial reporting quality of quoted firms in Nigeria :Does audit committee size matter". International Journal of Academic in Business and Social Science , Vol. 7, Issue 9PP: 17-18 .

- Seitz, B., Dinh, T., & Rathgeber, A. (2018). Understanding loan loss reserves under IFRS 9: a simulation-based approach. Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting, (16), 311-357.

- Varotto, S. (2011). Liquidity risk, credit risk, market risk and bank capital. *International Journal of Managerial Finance*.

- Sultanoglu, B. (2018). "Expected Credit Loss Model by IFRS 9 and its Possible Early Impacts on European and Turkish Banking Sector", Journal of Accounting and Economics, Vol. 52, No. 4, PP. 476-506.

- Temim, J., (2016), “The IFRS 9 Impairment Model and its Interaction with the Basel Framework”, Moody's Analytics Risk Perspectives, Vol. (8), No. (11), Pp: 1-15..... 56.

- Vinciguerra, R. &Cipullo, N. (2014a), “Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting”, Universal Journal of Accounting and Finance, Vol. 2 No. 2, pp. 47-51.

- Vinciguerra, R. and Cipullo, N. (2018b), “Liquidity Issues in the Banking Sector from an Accounting Perspective”, International Business Research, Vol. 11 No. 5, p. 80.

- Wahlen, J. M. (1994). The nature of information in Commercial bank Loan Loss disclosures. The Accounting Review, Vol.69, No.3, pp. 455-478.

- Wan Wanmaslisa & , Shaista Mohamed,w(2011), "panel data analiysis of the relation ship bet ween earnaing management ,bankrisksionloss proviosin and dividied persherev" jornal of business and policy resh vol , 6. no. 1.july2011 pp :46-56.

- Wardani D.K. & Hermuningsih S. (2013):” Does Ear: ”Does Earnings Management Reduce Firm Value in Malaysia?”. Paper Presented at the International Conference on Business and management, Chiang MaiBangkok, P.216.

- Wetmore, J. L., & Brick, J. R. (1994). Loan loss provisions of commercial banks and adequate disclosure: A note. Journal of Economics and Business, Vol.46, Issue.4, pp. 299-305.